الفصل السادس

- القوى والأحزاب الإسلامية البديلة
- حركة المجتمع الإسلامى (حماس)
- حركة النهضة الإسلامية
- حزب التجديد الجزائرى
- الحركة من أجل الديمقراطية
- حركة الأمة الجزائرية

obeikandl.com

القوى والأحزاب الإسلامية البديلة

لا يعنى بروز جبهة الإنقاذ ، كأقوى حركة إسلامية فى الجزائر منذ ظهورها عام ١٩٨٩ والتى تناولناها فى الفصل السابق ، عدم وجود أحزاب وتيارات إسلامية أخرى ففى الجزائر حاليا أكثر من عشرة أحزاب إسلامية بخلاف عشرات الجمعيات والمنتديات الإسلامية الأخرى والتى لا تعمل فى السياسة إلا أنها تدعم هذه الأحزاب بالكوادر الإسلامية القادرة على العمل السياسى .

وهذا يعنى احتمال دعم جماهير جبهة الإنقاذ ، التى تم حلها فى الجزائر بعد فوزها بالانتخابات التشريعية الملغاة ، قد يتحول إلى الأحزاب الإسلامية الأخرى خصوصًا إذا علمنا أن حزب « حماس » جاء فى الترتيب الرابع فى تلك الانتخابات كما جاء بعده حزب « النهضة » الإسلامى وهذا يعنى أن الأحزاب إسلامية جاءت فى المركز : الأول والرابع والخامس وبالطبع فإنه فى حالة الاستمرار فى منع الإنقاذ من ممارسة العمل السياسى فإن أصوات الشعب المؤيدة للمشروع الإسلامى ستذهب إلى تلك الأحزاب إذا كانت الأصوات فعلاً ذهبت للمشروع الإسلامى . وستتناول فى هذا الفصل أهم تلك القوى وأكثرها تأثيرًا على مستقبل الجزائر فى حالة عدم عودة الإنقاذ وهى : حزب حماس وحركة النهضة الإسلامية ، وحزب التجديد الجزائرى ، وحركة الأمة الجزائرية ، والحركة من أجل الديمقراطية .

ويبدو أن الإسلام أصبح هو العملة المستخدمة فى بورصات ، الأحزاب السياسية الأخرى التى لا تضع الإسلام فى برنامجها وصلب توجهاتها الفكرية : ورغم ذلك بدأت تتوجه إليه بعدما اتضح لها توجه الجماهير واتجاهات أصواتها ، لذلك لم يكن من المستغرب أن يصرح عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية الجزائرى السابق وأحد رجال بومدين « أن جبهة التحرير لها برنامج يتوافق مع الإسلام ، وهى على أتم استعداد للتباحث بشأنه مع الإخوة فى جبهة الإنقاذ الإسلامية »[1] .

---

(١) محمد على المداح: الجزائر بين الإسلام السياسى والتغيير الديمقراطى،السياسة الدولية١٠٣ الموافق يناير ١٩٩١ ص ٢٠٢ .

حركة المجتمع الإسلامى « حماس »

تأتى أهمية حركة المجتمع الإسلامى « حماس » لكونها حصلت فى الانتخابات التشريعية التى ألغيت على ثلث مليون صوت ، وبذلك يكون ترتيبها الرابع بالنسبة للقوى السياسية فى الجزائر ، وكذلك لكونها امتداد لحركة الإخوان المسلمين بما يعنى ذلك من ارتباطات خارجية لها واحتمالات تأثيرها وتأثرها بالإخوان فى باقى العالم العربى ، بالإضافة إلى أن الكثير من الجزائريين يرون أن هذا الحزب تم إعلانه بالاتفاق مع الرئيس السابق الشاذلى بن جديد لسحب البساط من تحت أقدام الإنقاذ بتقديم بديل إسلامى أكثر اعتدالاً ويؤمن بالتغير المرحلى لا الثورى ، ويبدو أن هذه الأخيرة كانت وراء ابتعاد الأصوات الجزائرية عن هذا الحزب الإسلامى الذى تقوده شخصية إسلامية لها وزنها وتاريخها الجهادى بغض النظر عن الاتفاق والخلاف معها ، نقصد « محفوظ نحناح » ولأهمية شخصية نحناح سنلقى الضوء عليها قبل الولوج فى أفكار الحزب وممارساته ومحفوظ نحناح ، هو أحد أقدم الدعاة الجزائريين ، ولد فى « بليدا » فى بداية الأربعينات من أسرة فقيرة جدًا ، رفض أهله إرساله إلى المدارس الفرنسية ، يقول إنه شارك فى حرب التحرير ، من دون توافر قرائن على ذلك ، درس الأدب العربى بعد الاستقلال فى الابتدائى ، ثم فى الجامعة حيث تعرف من الأساتذة المصريين على أفكار « الإخوان المسلمين » ، كان أول من قام بعمل من أعمال العنف فى ١٩٧٦ ، واعتقل بعدها وأطلق الشاذلى بن جديد سراحه فى ١٩٨١ ، وهو يحمل تهمة التعاون مع السلطة ، كان عضوًا فى رابطة الدعوة ، وأسس جمعية الإرشاد والإصلاح وهى جمعية تربوية دينية ، أخلاقية ، خيرية[1]

ويروى محفوظ نحناح قصة حركته لعلى بوراوى قائلاً : « بدأت تبرز حركتنا فى السبعينات غير أن بدايات عملها كانت قبل منتصف الستينات إلى أن جاءت هزيمة

(١) جوزيف سماحة . تطور الحركة الإسلامية فى الجزائر ، مرحلة الانقضاض مصدر سبق ذكره . الحياة ١٩٩٢/٢/٥

عام ١٩٦٧ ، وسقط وقتها القناع القومى والناصرى والاشتراكى والعسكرى ، واتضح لكل ذى عينين أن العودة إلى الإسلام أمر أساسى ، وبدأنا نصعد الموقف مع النظام الجزائرى عن طريق البيان ، والبلاغ والكلمة الطيبة ، غير أننا كنا نلاحظ أن الوضع السياسى كان يتسم بطابع الإحادية الفكرية والسياسية ، وقمع أصحاب الكلمة الحرة النظيفة ، هذا الواقع أملى علينا أن نرتقى بالصراع ضد عوامل التغريب ومن أجل إثبات الهوية العربية والإسلامية ، وزاد من هذه الحدة التوجه الذى كنا نلاحظه فى ذلك الوقت نحـو الشيوعية ، والاشتراكية المتطرفة التى تمنع الحريات وتكمم الأفـواه وتؤمم الأرزاق وتصادر أملاك الناس ظلمًا وعدوانا ، وتمنع الكلمة فى بيوت الله ، حتى إن خطب الجمعة كانت تفرضها الجهات الرسمية المتخصصة على الأئمة ، هذا الأمر أدى بنا إلى الدخول فى معركة مع النظام القائم ، مما حملهم على سجننا لنسكن غرفًا بعيدة من الأضواء والناس ، كان ذلك من سنة ١٩٧٦ إلى ١٩٨١ ، غير أن البعد عن الناس لا يعنى نهاية الفكرة أو نهاية الحركة ، فقد استمر سير الحركة بفضل الله تعالى » .

.. وعرف العمل الإسلامى فى الجامعة الجزائرية التى عملنا فيها مع إخواننا على تأسيس عمل إسلامى بفضل الله أولاً ، ثم بفضل رجل من المفكرين النزهاء ، وهو الأستاذ مالك بن نبى رحمه الله ، فلأنه كان مدير الجامعة فى إحدى الفترات ، استطاع بما له من علاقات وحسن معاملة مع بعض العناصر ، أن ينشئ مع مجموعة من الشباب الجامعى الطيب عملاً إسلاميًا منطلقًا من مسجد ، حيث كنا نصلى ساعتها فى مكتب صغير ، الإمام يصلى وسط الصف لضيقه ، وبدأ هؤلاء يعملون من أجل إيجاد مكان يلتئم فيه شمل الطلبة الجزائريين من ذوى التوجه الإسلامى ، وانطلق العمل منذ ذلك الوقت ، الحقيقة أن سنة ١٩٨٢ تعتبر سنة الفيصل بين الحق والباطل ، وبدأت الساحة الجزائرية تعرف منعرجًا جديدًا يتمثل فى عمل دعوى وعمل عسكرى وعمل سياسى ، والعمل السياسى بدأ يتطور بوجود ظاهرة الخطر الصهيونى فى المشرق العربى ، وبخطر التبعية الفكرية التى أرادت للرأسمالية الغربية والامبريالية الصهيونية أن تغرس أظافرها فى المنطقة العربية ، كنت وقتها أحد العناصر النشطة على الساحة الجزائرية ، وخير شاهد على ذلك فضيلة الشيخ سحنون « حفظه الله». فقد رتبنا جملة من ورقات العمل ، انطلقت من خلال الجامعة ، وترتب عن ذلك أن اعتقل بعض العناصر ، وبقيت عناصر أخرى خارج سلة البيض ، واعتقل بعض ممن لم يكن لهم دور فى العملية .

«لقد جاءت هذه السنة بتجول فى ذهنية الشعب الجزائرى» والانصراف المتعجل نحو الجدية فى الصراع، ونحو العمل للوصول إلى الدولة الإسلامية، ومن نتائج تلك العملية كانت أحداث أكتوبر١٩٨٨ التى ساهمت فيها أصابع كثيرة، منها أصابع اسمية كانت تريد مثل هذا العمل، لكن الوضع طغى عليها فانفلت الزمام، ولم تستطع التحكم فى الموقف كما ساهمت فيها أطراف أخرى، فضلاً عن الأزمة الاقتصادية والأزمة الاجتماعية التى تعانى منها بالخصوص فئات الشباب، لذلك تحرك الشارع، وحصل هذا البركان الذى كاد أن يأتى بفتنة قد تؤدى إلى حرب أهلية ، لكن الله تعالى سلم ، وتحولت الفتنة إلى ما كنا نطالب به منذ أكثر من٢٠سنة بضرورة التعددية الحزبية وحرية التعبير وحرية التملك، والدخول فى اقتصاد يضمن للمواطن حقوقه من غير أن تكون عليه ضغوط قانونية أو أيديولوجية تسبب القمع والحرمان، والجزائر الآن ماضية فى هذه الطريق»، والتداعيات الفكرية والسياسية تفرض على أية حركة ، خاصة إذا كانت للحركة قدم سابقة فى العمل الإسلامى أن تكون لها جملة من الثوابت وجملة من المتغيرات، وكنا نرى أن العمل الإسلامى يمكن أن ينطلق من جمعية خيرية تتوغل فى المجتمع ، وتعطيه صورة إسلامية من وجهة خيرية، ثم ترقى فى المجتمع إلى مستوى آخر هو المستوى السياسى، ولعل العمل السياسى جزء من العمل الخيرى الإسلامى، هذا جانب. من جانب ثان لاحظنا أن الساحة الجزائرية بدأت تعج بجملة من الأحزاب ذات توجه إسلامى، لكننا رأينا أن بعض الأحزاب ذات التوجه الإسلامى لا تستطيع أن تعطى من قدراتها ومن كفاياتها ، ما يخول لها أن تقف أمام القرن٢١ وأمام الجيران وأمام سكان حوض البحر الأبيض المتوسط ، وأمام قوى العدوان، فرأينا أن ندلى بدلونا فى هذا المجال بغية تكملة نقص الآخرين، ونتصور أن العمل السياسى الإسلامى لايمكن أن تكون عليه وصاية لامن حزب ولامن شخص ولامن هيئة، لأن الوصاية فى رأيى معناها الدكتاتورية والاستبداد ونحن كنا نقاوم من سنوات طويلة ظاهرة الاستبداد والرؤية الأحادية.

« .. وقبل أن نعلن عن ميـــلاد حركة المجتمع الإسلامى (حماس) أعلنا باسم جمعية الإرشـــاد والإصلاح عن ضرورة تحالف إســـلامى وطنى ، وقد أقبـــل على

هذا التحالف ما يزيد عن ثمانية أحزاب وخمسمائة جمعية بغية أن يكون لها دور يحفظ وحدة المجتمع ، ويحفظ أمنه ويحفظ حرية الإنسان كل فى دائرته »[1] .

ومحفوظ نحناح يحاول فى سرد نشاطه أن ينفى ما قيل عنه أثناء أزمة ١٩٨٢م ، وإن كان ذلك بشكل غير مباشر ، وحاول أن يأتى بالشيخ سحنون شاهدًا ، وإن كان لم يبرر عدم توقيعه على وثيقة نوفمبر ١٩٨٢م التى تحدثنا عنها سابقًا وحاول أن يعطى لنفسه دورًا فيها ! كما أنه لا يفتأ أن يُلمح لجبهة الإنقاذ دون أن يصرح بأن ليس لها وصاية على العمل الإسلامى ، وأنه أى حماس ونحناح هما الأكثر فهمًا من الآخرين لمواجهة تحديات القرن ٢١ والتعامل من الآخرين خارج الجزائر ، وأنهما يكملان نقصهما .

ونبرة التعالى هذه هى إحدى أخطاء الفكر الإخوانى تجاه باقى الحركات الإسلامية والتى تعلن دومًا تلك الحركات عن رفضها لتلك النبرة وتعتبرها سببًا للابتعاد عن الإخوان .

وكان قد تم الإعلان عن حزب « حماس » فى ١٩٩٠/١٢/٦م ، وبرز بشكل رسمى على الساحة فى ١٩٩١/٤/٢٩م ، وعقد مؤتمره التأسيس فى ١٩٩١/٥/٢٩م ، والذى انتهى إلى انتخاب نحناح رئيسًا للحزب ، وانتخاب مجلس الشورى للحركة وضم ١٥ مقعدًا للمرأة وهي إشارة إلى حرص الحزب على تطوير دور المرأة فى العمل المجتمعى .

وأعلن الحزب أنه يستند إلى الميراث السياسى الطويل الممتد عبر عدة أقطار عربية لحركة الإخوان المسلمين ، وبدأت العمل فى الجزائر سرًا عام ١٩٦٣ وأصبحت تملك قدرًا من الفاعلية أدى بها إلى الصدام مع النظام الحاكم فى عام ١٩٧٦م لمعارضتها لدستور البلاد ، وأسفر ذلك عن اعتقال نحناح ، وبعض القيادات الأخرى وبعدها بدأت الحركة تعمل من خلال غطاء شرعى تحت اسم ، جمعية الإرشاد والإصلاح . إلى أن تم الإعلان عن الحزب السياسى للحركة فى ديسمبر ١٩٩٠ .

---

(١) على بوراوى، الشيخ محفوظ النحناح رئيس حركة المجتمع الإسلامى فى الجزائر. مجلة العالم. لندن ١٩٩١/٣/٩م ص ٢٩ ، ص ٣٠ .

و « حماس » تواجد كبير فى النقابات العمالية وغيرها من خلال الاتحاد الإسلامى للنقابات (إحسان) الذى تم الإعلان عنه عقب صدور قانون التعددية النقابية وعقد أول اجتماع له فى أواخر يوليو ١٩٩١م ، وحضره ٥ آلاف عامل والذى أعقبه إعلان الجبهة الإسلامية للإنقاذ عن تشكيل « النقابة الإسلامية للعمل » لتنظيم تواجدها داخل النقابات[١] .

المقومات الفكرية لـ « حماس »

تعد مفاهيم التنشئة ، المتبعة لدى الإخوان بمثابة المنطلقات الفكرية لـ « حماس » التى تعتمد على أسلوب المرحلية ، وتجذير التربية الإسلامية فى الجماهير وعدم مواجهة السلطات القائمة ، والتعاون مع كل القوى السياسية ، وتطمين القوى الدولية بعدم استهدافها ومن خلال مبدأ التجميع لا التفتيت نفتح أبواب الحوار مع باقى القوى الإسلامية والوطنية . وبالنظر إلى توصيات مؤتمرها التأسيسى فإنها تؤكد « ضرورة دعم المسيرة الديمقراطية لإقرار الأمن والاستقرار والحفاظ على مكسب التعددية الحزبية فى نطاق الثوابت والتنافس الأخلاقى من أجل المصلحة » .

ويشرح محفوظ نحناح هذه النقطة بتفاصيل أكثر فى أحاديث الصحيفة وتصريحاته فيقول : « الحزب الإسلامى ليس معناه الهيمنة على كل الاتجاهات السياسية فى المجتمع ، ونحن نحترم الديمقراطية ولا نخشاها إذا كانت لها مصداقية تسمح للأكثرية بأن يكون لها الصوت والنفوذ ، وللاقلية بأن يكون عليها الانقياد فى إطار النضال من أجل المبادئ ، والأمة الجزائرية بل الأمة الإسلامية حزب واحد فى مواجهة طغيان الفرد على الجماعة أو الجماعة على الفرد ولمواجهة الطاغوت العالمى والاستكبار الدولى ، والأمة الإسلامية فى مواجهة هؤلاء إنما تقوم بمواجهة حضارة الباطل والاستغلال ، والروح العدوانية ، والآلة العسكرية واستغلال ثروات الشعوب ودفعها نحو الهاوية السحيقة من الضعف والهوان ، بحضارة تبنى قواعدها على الحق والعدل والحرية »[٢] ويقول نحناح : « كنا ومازالنا نرفض الديكتاتورية والاستبداد وندعو إلى « الشوراقراطية » بأية وسيلة ، حتى يطمئن الشعب الجزائرى وجيرانه ومحبوه والمتعاطفون معه على أن الجزائر تمر فى عنق

---

(١) خليفة أدهم . خريطة حركات الإسلام السياسى . السياسة الدولية ١٠٧ يناير ١٩٩٢ ص ٢١٩ .
(٢) محمد مورو . مصدر سبق ذكره ص ١٧١ .

زجاجة للتحول من الأحادية إلى التعددية فى ظل المبادئ المتعارف عليها دوليا وهى الديمقراطية ، وقد كنا ومازلنا نقاوم فكرة الأحادية الحزبية والثنائية القطبية خشية أن يندثر معها المسار الديمقراطى ، ولهذا كنا فى معارضة ، وحتما سنبقى فى معارضة لكل ما يخالف هذه التوجهات حتى وإن كان مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، لأن العبرة بضرورة إيجاد روح الحوار والتسامح والإصغاء للرأى المخالف أو إقرار الحريات العامة فضلاً عن ضرورة الاعتراف الكامل بحقوق الإنسان ، حتى وإن كان يخالفنا فى المعتقد أو فى المذهب أو كان يخالفنا فى اللون وفى اللغة أو العرق ، وهذه أشياء نظل ننادى بها ، وإلا يكون الإقصاء ، وإذا كان الحزب الذى سيحكم الجزائر هو الجبهة الإسلامية للإنقاذ فإننا لا نتصور بأن جملة من فعالياتها العاقلة تنحو هذا النحو الاستبدادى لأنهم كانوا يقاومون أيضًا الاستبداد[1] وهذا الرأى أدلى به نحناح بعد الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية التى تمت فى ديسمبر ١٩٩١م ، وألغيت بعد ذلك وهو يقصد بالقطبية الثنائية أى حزب جبهة التحرير وحزب جبهة الإنقاذ ، ويبدو أنه يرفض تداول السلطة بين الجبهتين فقط ويحذر منها لأنها قد توئد الديمقراطية .

وحول التجربة الديمقراطية فى الجزائر وذلك قبل أن يتم وقفها قال نحناح فى مارس ١٩٩١ « نحن نتصور أن المكسب الديمقراطى حوله الآن جملة من احتمالات المغامرات ، ونتصور أن الغرب يحاول أن يجد ثغرات فى هذا الكيان العربى والإسلامى بدءا بالجزائر . هذه الثغرات يريد أن يفجرها من الداخل ، لأن ثمة تهمة لأمتنا بأنها غير ديمقراطية ، فإذا مضى بلد فى طريق الديمقراطية ، قيل له إنك لا تتقنها ، فالغرب الآن فى غاية الإحراج من هذا المكسب ، فلابد أن نحافظ عليه إذن . وأن نبذل النفيس من أجل بقائه ، لأنه يحمل تجربة رائدة لا يوجد لها مثيل فى العالم العربى والإسلامى ونحن نعمل من أجل أن تكون ديمقراطية جماهيرية وليس ديمقراطية بين أحزاب أو زعماء أحزاب ، أى ديمقراطية بمفهوم الشورى ، قد يقول قائل إن الديمقراطية وثنية المنشأ ، لكنها إذا جاءت ببعض الأخلاقيات المطلوبة فلماذا لا تقبل بها ، الرسول ﷺ لم يقض على الشورى التى كانت فى دار الندوة ، وإنما أضاف لها شورى مؤصلة ، فلنقبل بهذه الديمقراطية وسيلة من وسائل خدمة الإنسان وحريته وتحقيق حقوقه لأن الإنسان هو محور الوجود ، ويمكن

---

(١) عيسى صالح درويش : محفوظ نحناح يحدد موقف حزبه من الانتخابات . جريدة الشرق الأوسط ١٩٩٢/٢/٣٠ ص٣ .

أن نلتقى من خلال هذه الديمقراطية مع بعض من يتصور أنهم علمانيون ، وقد تحدثنا مع جملة من عناصرهم ، وحاولنا أن ننبش عما فى صدورهم ، فوجدنا أن الإسلام يعتلج فى قلوبهم ، فهل نتهمهم بالخروج عن الملة ؟ لا ، فالهيمنة الغربية على بلاد المسلمين فرضت عليهم تصورات معينة ، ودور الدعوة الإسلامية هو أن تحاور هؤلاء ، فلعلهم يتراجعون عن بعض ما حملوه من أفكار ، والحوار لا يزال قائمًا ، وإذا الإسلام عودنا على الحوار مع الكافرين ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ فإن الناس فى مجتمعاتنا مسلمون يحتاجون لمن يأخذ بأيديهم ويحاورهم ، والإسلام دين الحوار . ولعله بهذا ينجلى الغبار ويتحقق المشروع الإسلامى » .[1] .

وبعد مصادرة الديمقراطية وتولى المجلس الأعلى للدولة السلطة فى الجزائر بعد استقالة بن جديد وإلغاء الدور الثانى من الانتخابات قال الشيخ محفوظ نحناح : « ..حاولنا الحيلولة دون وقوعه من خلال الدعوة إلى التحالف الإسلامى الوطنى ، والدعوة إلى البرنامج الموحد والتزام مبدأ الشورى كما نص عليه القرآن الكريم ، ثم الدعوة إلى احترام المسار الديمقراطى والعمل على تزويج الشورى بالديمقراطية ، وأثناء ذلك دعونا إلى الالتزام بمبدأين أساسيين هما : الحوار والتسامح ، لكن توالى الأحداث والصراعات أجهضت كل شىء ، وفتح نفقًا مظلمًا ، واحتمالات متعددة أمام المجتمع الجزائرى الذى أصبح فيه الحوار ، حوار طرشان مصيره البركان الذى تدفع فيه أعظم الأثمان ، والثمن هو خسارة الإنسان »[2] .

فحماس ترفض الديكتاتورية وتدعو إلى الشوراقراطية ، وهى الديمقراطية الغربية مع إضافة بعض الجوانب الأخلاقية لها ، وإن كانت لا ترفض الديمقراطية الحالية وتعتبرها تخدم الإنسان أما السمة الثانية التى تميز المنهج الفكرى لحماس هى ضرورة اتباع المرحلية فى السعى نحو إقامة وإرساء الدولة الإسلامية ، وجاء فى توصيات مؤتمرها التأسيسى الذى عقد فى ١٩٩١/٥/٢٩ « العمل على إرساء أسس الدولة الإسلامية بالطرق الشرعية كتابًا وسنة واتخاذ أسباب النصر المرحلية – الموضوعية –

---

(١) على بواروى . مصدر سبق ذكره ص ٣١ .

(٢) عادل رضا : زعماء الأحزاب فى الجزائر .. وماذا يطلبون . آخر ساعة القاهرة ١٩٩٢/٢/٢٩ ص١١ .

الواقعية وهى تتطلب مقومات النصر : العلم والعمل ، والعدل وحب الخير للناس كافة » .[1]

المرحلية هى الحل

ويقول محفوظ نحناح حول هذه النقطة : « حركتنا تعتمد على المرحلية فى العمل ، وتعتمد على الشرعية فى التعامل مع الواقع ، وتعتمد على الموضوعية . فهى لا تعتمد فقط على إلهاب العواطف وإنما تبحث عن تفجير العقول ، ورحم الله الإمام حسن البنا الذى قال « ألجموا لهيب العواطف بنظرات العقول » فلابد للعاطفة من رأى كما لابد للرأى من عاطفة »[2]

وبالنسبة للتطبيق العملى لهذا الفهم راهن حزب حماس على الانتخابات التشريعية لماذا ؟ يجيب نحناح « .. لأننا نرى بأن الساحة الجزائرية الإسلامية من خلال العقلاء والنزهاء والمخلصين تحتاج إلى ميدان التشريع لتتعامل مع المجتمع ، أما الميادين الأخرى التمثيلية فلعل سياسة الحزب الواحد فى السابق سلكت سياسة الأرض المحروقة ، مما جعل جملة من الأحزاب التى دخلت انتخابات ١٢ يونيو البلدية تلاحظ أنه ليس بين يديها ما يمكن أن تحقق به طموحات الشعب ، لذلك فإن كان هناك رهان ، فليكن على المجلس الوطنى الشعبى ، فمن خلاله تستطيع القوة الفاعلة أن تعبر عن طموحاتها المستقبلية واستشرافها للمستقبل ، لهذا اعتمدنا الموضوعية فى الطرح ، واعتمدنا المرحلية لأننا نسير وفق التغيير ، ومحاولة ألا تصطدم قوة الاستعمار بقوة أضعف وخطة أوهن وبعمل يتكافأ مع قوة الإمبريالية الأميركية على الأخص » .[3]

وتعليقا على ما تردد بأنه فى حالة تسلم جبهة الإنقاذ للحكم ستقيم « الدولة الإسلامية » قال نحناح : إننا نتصور بأن التوجه نحو تطبيق الشريعة بهذا العنوان الضخم فى ظل النظام الدولى الجديد ، وفى ظل التحولات فى منطقة المغرب العربى الأوسط ، أى الجزائر ، وفى ظل المخلفات المتعلقة بضعف القدرة الشرائية ، ببيع البترول بأبخس

---

(١) خليفة أدهم . مصدر سبق ذكره ص ١٢٠ .
(٢) على بوراوى . مصدر سبق ذكره ص ٣٠ .
(٣) المصدر السابق .

الأثمان ، بموضوع الأوبك ، بصندوق النقد الدولى الجديد ، بقضايا متعلقة بسكان البحر الأبيض المتوسط ، بالأنظمة المجاورة ، هذه كلها أدوات ضغط دولية لا تخفى علينا ، لكن كل هذه الأدوات الضاغطة يقابلها ضغط آخر وهو المتعلق بالتخلف الحضارى لدى بعض الأطراف التى لا تستطيع أن تتكيف مع الواقع ، ولذلك نحن بدأنا خطوات مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ من أجل أن يأخذ المسار نحو الإسلام عبر الخصائص التى تصورناها وهو ضرورة السير بالمرحلة والتدرج ، واعتماد سنن الله فى التغيير ، وعدم الاعتماد على هذه الخصوصية معناه الدخول فى متاهة قد تؤدى فى نهاية المطاف إلى ثوران براكين وانفجار قنابل موقوتة »[1] وفى إجابة على سؤال حول أن بعض أنصار « الإنقاذ » قد انضموا إلى « حماس » قال محفوظ نحناح : « بعد الذى حدث للتجربة السياسية فى ظروف متحولة أدرك كثير من الناس ومنهم أنصار الإنقاذ أن حماس أصوب فى استراتيجيتها وفى خطابها وفى أسلوب عملها ، ونحن نعتقد أن استراتيجيتنا انتصرت ، والمطلوب تعميق التجربة السياسية الإسلامية وبلورتها فى ما يتعلق بـ دولة السلطة – سلطة الدولة – نظام الحكم – الديمقراطية – العلاقات مع الأحزاب – العلاقات الدولية – الخطاب السياسى – العمل الجماهيرى – التداول على السلطة ، السيادة والقانون – الشريعة الإسلامية – الدستور الوصفى – التنوع الثقافى فى إطار الوحدة ، الشورى ملزمة أم معلمة – وترشح حركة حماس للقيام بدور أساسى وفعال فى هذا الإطار »[2] .

وهذا التفكير لمحفوظ نحناح يزيل علامات الدهشة والاستغراب حول إجابته لسؤال عن إمكانية تحالف حماس مع جبهة التحرير أو الإنقاذ فقال : « الحقيقة أن قاعدتنا التى انطلقنا منها وما تزال هى القاعدة المستمرة فى حركتنا ، وهى أننا أصحاب دعوة بالدرجة الأولى ، والعمل السياسى ما هو إلا جزء مكمل لدعوتنا الإسلامية ، وأما الأمر الثانى فإن خطتنا ومنهجنا أن نبحث عن الأصلح والأكفأ والأصدق ، فكل من كانت فيه مثل هذه الصفات ، وإن شئتم فقولوا الصفات القرآنية : الحفظ والعلم ، والصفتان الثانيتان منهما القوة والأمانة »[3] .

---

(١) قصى صالح الدرويش . مصدر سبق ذكره .
(٢) الشرق الأوسط ١٩٩٢/٣/٧م ص ٣ .
(٣) قص صالح الدرويش . مصدر سبق ذكره .

وبالتالى فإن موقف « حماس » بعد الانقلاب على الديمقراطية يتواءم مع التوجهات السابقة فهذا الحزب يتعامل مع الواقع أيًا كان هذا الواقع ، فنحناح يعتبر أن « السلطة القائمة حاليا والإجراءات التى اتبعت استقالة الرئيس بن جديد خروقا للدستور ولكن من باب تغليب المصالح وحقن الدماء ، وحفظ الوحدة الوطنية ، وتجنيب الشعب الفتنة قبلنا التعامل مع هذه السلطة فى إطار المصلحة الوطنية ومع ذلك يجب أن تخرج من هذه الحالة ، وتحقق الشرعية ، وتحترم الإرادة الشعبية حتى تنجح مشروعات الديمقراطية والتنمية بناء على قاعدة التسامح والحوار ونبذ العنف من أى مصدر[1] ومع ذلك فإن حماس نرى أن المشروع الإسلامى الذى استطاعت الإنقاذ أن تغطى به مساحة واسعة من العمل السياسى الجزائرى على حساب الأحزاب السياسية العريقة والأصيلة وعلى حساب الحركة الإسلامية ، يعتبر « خادمًا لا محالة لجزء من مشروعات حركة « حماس » لأنها بقدر ما تعتمد على كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ، وتعتمد سنن التغيير وهى تحاول الصراع مع ما يسمى ظاهرة التخلف وظاهرة المديونية التى أصابت الجزائر إلى النخاع كما يقول » ، ويضيف نحناح ، نحن لدينا ثلاث خصائص لا ننفك عنها ، وهى : الخاصية الأولى : المرحلية ، فنحن سائرون فى الخطة الوئيدة ، والمرحلة الثانية : الموضوعية ، والثالثة : الواقعية ، ومن خلال هذه الخصائص التى تتميز بها عن غيرنا من الحركات الإسلامية فى الجزائر أو فى غيرها ، نقول : إن دور هذه الحركة ليس الآن ، وإنما بعد الآن ، نحن نريد أن ننحو المنحى الذى لا يصطدم مع الفطرة ، ولا يصطدم مع نواميس الكون ، ولا يصطدم أيضًا مع ما يسمى بالشرعية الدولية وهدف حماس الرئيس « بناء مجتمع متكامل عادل متسامح متآخ ومتقدم ومتفتح على العالم العربى والإسلامى والخارجى » ، ولذلك سيكون دورها مع جبهة الإنقاذ – فى حالة توليها السلطة – ، دور الناصح والتعاون على الخير والتنسيق الخارجى والداخلى أن رغبوا فى ذلك[2] ونحن مازلنا فى خطتنا عندما نادينا بالتحالف والتعاون منذ أكثر من سنتين ، وهكذا نرى أن ألفاظ المرحلية والموضوعية والواقعية تمثل مثلث الرؤية السياسية لحماس وتحاول تأصيلها من خلال استقراء الدين الإسلامى ، وتربطها بالسنن الكونية فى التقير والواقعية السياسية التى

---

(١) الشرق الأوسط ١٩٩٢/٣/٧م ص ٣ .

(٢) قصى صالح الدرويش

تحفظ للمسلمين دمهم ومالهم وأعراضهم ، وتطبق حماس هذه الأفكار على الساحة السياسية أيضًا ولذلك فمواقفها متوائمة مع ما تؤمن به ، وتوافق السلطة الحاكمة وبالتالى فاحتمالات القيام بدور مستقبلى قائمة لهذا الحزب وإن كان فى ظل النظام .

الموقف من المرأة

وتولى حركة « حماس » المرأة أهمية بالغة فى برنامجها ، فى محاولة منها لإظهار تعزيز الإسلام لموقعها وليس العكس كما يروج العلمانيون ، ولذلك فإن توصيات المؤتمر التأسيسى لحماس أفسح المجال لها للمشاركة فى صنع القرار والمساهمة فى العمل السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى فى نطاق الشرع ، بكل حرية ودون وصاية ، كما شاركت فى مجلس شورى الحركة بـ ١٥ مقعدًا ، ويرى محفوظ نحناح « أن المرأة عنصر كالرجال تمامًا سواء بسواء فهى شريكته من حيث الخلقة ، وشريكته من حيث التكليف ، وشريكته من حيث وحدة المصير ، فلماذا غير هذا عن ذاك ؟ هذا أولاً – والأمر الثانى هو أن نظرتنا إلى المرأة على أنها كما أمر الله والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، ولا يمكن أن يأمر الرجل بالمعروف وينهى عن المنكر فى غياب المرأة ، فلابد أن يكونا مشتركين فى القضاء على المنكر ، وعندى أن أعظم المنكر هو الاستبداد السياسى ، ومن هنا فإن المفهوم الذى يريد أن يحجر على المرأة ينتفى انتفاء كاملاً مع النص الشرعى ومقاصده ، فنحن نقول إن المرأة مكرمة كالرجل ، وإن للمرأة دورًا لا يقل أهمية عن دور الرجل وبالأخص فى أعظم مسألة ، وهى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فلابد أن يكون هناك اشتراك ، هذا الاشتراك قد يكون فى جمعية أو حزب أو برلمان أو مظاهرة أو إضراب أو إنتاج أو استهلاك أو تربية أو اتخاذ موقف حازم ، والرسول ﷺ كان يساعد أهله ، كان يكنس بيته ، ويخصف نعله ، ويطهو مع زوجته ويداعب نساءه ، فلماذا لا يكون الرجل على هذا المستوى من التأسى بالرسول ﷺ ، ولكن نحن تأثرنا فى نظرنا إلى المرأة بنظرة عصر الانحطاط فى الأمة الإسلامية ولكن الإسلام جاء ليرفع شأن المرأة إلى أعلى عليين فقال تعالى : ﴿ إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والقانتين والقانتات والصادقين والصادقات) . إلى آخر الآية الكريمة ، سورة الأحزاب الآية ٣٥ : عشر صفات وصف الله بها الذكر والأنثى يجعلهما فى قمة الولاء لله تعالى ، والعمل من أجل التغيير السياسى والاجتماعى

والاقتصادى فى الأمة ، ومن خلال المنطلقات القرآنية ، ومن خلال المواقف التى اتخذتها المرأة فى العصور الإسلامية الزاهرة وأيام الجهاد ، إن المرأة والرجل هما على قدم المساواة جهادًا وعملاً وتربية وتوجيهًا وصياغة وحضارة وتشكيل عقلية تتسم بالشمول والتكامل والاعتدال والاتزان[1] .

التعريب والخبز

وتشغل مسألة التعريب أيضا حيزا لا بأس به من فكر « حماس » وتوجهات زعيمها محفوظ نحناح الذى يرى أن التعريب هو تعريب اللغة والثقافة والتوجه السياسى وتعريب الخبز أيضًا ، لأنه من لا يملك خبزه لا يملك إرادته ، إنه يجب أن يكون التعريب ذا محتوى إسلامى – لأنه لو كان غير ذلك لكان شعوبيًا وجاهلية ، واللغة العربية هى جزء من الشريعة الإسلامية والشريعة هى جزء من اللغة العربية ، واللغة العربية وعاء الإسلام وحديثك عن اللغة العربية هو حديثك عن الإسلام – هكذا أنظر إلى المسألة ولا أنظر لها مبتورة[2] .

وعندما صادق المجلس الوطنى الشعبى على قانون التعريب فى بداية عام ١٩٩١ ، قال نحناح تعليقا على هذا ! ، هذا المشروع جاء متأخرًا عن وقته ، ومن العار على بلد عربى مسلم أن يصادق على مشروع التعريب ، فالمفروض ألا يناقش هذا الموضوع لأنه من الثوابت ، ومن المفروض أن يكون ذلك مباشرة غداة الاستقلال سنة ١٩٦٢ ، دون أن يحجب اللهجات المحلية ، لأنها فى تصورنا من آيات الله التى لا يجوز أن تحطم ﴿ ومن آياته اختلاف ألسنتكم وألوانكم ﴾ فهذه المسألة جاءت متأخرة عن زمنها ، ولعلها مناورة سياسية أصحابها أدرى بها ، وننظر إلى أن الفرنكفونية تنقسم إلى أقسام ، هناك فرنكفونية فى الجزائر تعيش فى تبعية لقصر الأليزية بباريس ، وتريد أن تهيمن على الشعب الجزائرى ، وتعمل لتحول دون أن يكون الحرف العربى لغة الخبز ، نحن نريد للعربية أن تكون لغة الخبز والإدارة وعلى تدرج ، الأمر الآخر موضوع الفرنكوفونية يتعلق بناس عاشوا فى جو فرضت فيه اللغة الفرنسية ، فنحن لا نريد أن نستغنى عن هذا العنصر

---

(١) محمد مورو . مصدر سبق ذكره ص ١٧١ – ص ١٧٢ نقلاً عن كتاب الأحزاب السياسية فى الجزائر – خلفيات وحقائق . عبد الله رزاقى – الجزء الأول .

(٢) المصدر السابق ص ١٧٠ .

الفرنكفونى الوطنى ، إنما الذى نتحرز منه هو العنصر الفرنكفيلى ، أى الذى يتعشق اللغة الفرنسية وقيمها وفلسفتها ، هذا النوع ، يجب أن يتوب إلى الله قبل فوات الأوان[1] .

الفكر والممارسة

وعندما نربط تفكير حركة « حماس » بممارساتها سنجد أنها عارضت جبهة الإنقاذ أكثر من معارضتها للسلطة ، فنجد نحناح يساجل الحزب الإسلامى الناشئ « جبهة الإنقاذ » قبل أن يعود بعد الانتخابات البلدية فى يونيو ١٩٩٠ إلى تأسس حزبة حركة المجتمع الإسلامى « حماس » ، وعارض المسيرة التى دعت إليها الإنقاذ فى ١٩٩٠/٤/٢٠ ، بالإضافة إلى معارضة لتنصيب الجبهة لنفسها سلطة بديلة فى المجتمع الجزائرى ، وتولت مجلة الإرشاد والدعوة الإسلام الأكثر اعتدالاً وانفتاحًا ، فهى أكثر تشددًا من غيرها على حقوق الإنسان ، وتؤيد عمل النساء وتؤكد احترام الديمقراطية ، وتدعو إلى « دولة إسلامية » على مراحل يتخللها الحوار ونبذ العنف والإرهاب السياسى والدينى .

يركز نحناح أن التيار الإسلامى فى الجزائر أوسع من أن تمثله « جبهة الإنقاذ » وحدها لذلك نميز بالدعوة الملحة إلى قيام تحالف إسلامى عريض اقترح له فى ١٩٩٠/٨/٩ الأسس التالية : توحيد صفوف المسلمين ، إنجاز البديل الإسلامى ، الدفاع عن ثوابت الأمة وقيمها ، تدعيم عرى العلاقة التاريخية بين جيل الشباب المسلم وماضيه المجيد ، فتح الباب أمام المرأة لتساهم فى المشروع الحضارى الإسلامى ، تخفيف عذاب الجماهير وتشجيع المبادرات الاقتصادية والاحترام الدقيق للملكيات الشرعية ، وهذا البرنامج بعيد جدًا عن طموح جبهة الإنقاذ لإعلان الدولة الإسلامية ، ولذلك رد بلحاج على دعوة نحناح بقوله : التحالف ممنوع فى الإسلام ، انتهى النقاش ، والانتصار الكاسح لجبهة الإنقاذ فى الانتخابات البلدية ، دفع نحناح فى ديسمبر ١٩٩٠ إلى الإعلان عن حزبه الجديد « حماس » – واتهام (الإنقاذ) بالديكتاتورية ورفضة تعدد الآراء فى الدفاع عن ضرورة التحالف فى الجزائر ، حتى مع غير الإسلاميين شرط عدم عدائهم للإسلام .[2]

---

(١) على بوراوى . مصدر سبق ذكره ص ٣١ .

(٢) جوزيف سماحة . مصدر سبق ذكره الحياة ١٩٩٢/٢/٥

وعندما ظهر قانون الانتخابات ، ولم تكن حماس قد تم تواجدها بشكل رسمى إلا أنها قد عبرت عن موقفها تجاه هذا القانون بوصفه « بالإجحاف لأنه صبغ من جانب النظام لخدمته ومع ذلك نحن مستعدون لخوض المعركة » .

وعندما أعلنت الإنقاذ عن الدعوة للإضراب العام احتجاجًا على قانون الانتخابات فقد رفضت حركة (حماس) ذلك ورأت أن الوقت غير ملائم لذلك ، وقررت خوض الانتخابات بالترشيح فى ثلثى مجموع الدوائر الانتخابية ٣٦٦ دائرة من بين ٥٢٩ دائرة ، وبعد فشل حماس لمنع الإضراب ووقفه ، جاء موقف حماس مؤيدًا لتدخل الجيش ، ووصف نحناح الإنقاذ بأنها «لا تزال تعمل بفكر وعقلية السرية ولابد أن تتطور بشكل إيجابى وفقًا للتطورات ولا تحاول فرض أية وصاية على المجتمع باسم الدين » لذا أقول إن تدخل الجيش كان حكيمًا لولا بعض التجاوزات من بعض أفراده تجاه أفراد لا علاقة لهم بالإنقاذ[1] .

ولذلك لم يكن من المستغرب أثناء الحملة الانتخابية أن أهدر البعض دم نحناح وأحلّه ، وتعرض لمضايقات فى بعض المناطق التى زارها ، ووجهت له تهم وشتائم شديدة القسوة من طرف جماعات الإنقاذ وعمومًا فإن المشروع الإسلامى الذى يقدمه محفوظ نحناح يعتبر اجتهادًا إسلاميًا وفى ذلك يكون له أجران فى حالة صوابه وأجر فى حالة الخطأ ، يقدم مشروعًا استفاد من خبرات جماعة الإخوان المسلمين فى الكثير من الدول العربية ولذلك لا يمكن اتهامه بمحابة السلطة ولكن يمكن القول : إنها تهادنها لأسباب موضوعية تتصل بعدم توافر شروط الصدام معها فقهيًا وشرعيًا فدماء الناس تحكمها ضوابط وضعها العلماء .

كما أنها فى المنظور الاستراتيجى تتفق مع الإنقاذ فى إقامة الدولة الإسلامية ولكنها تخالفها الأسلوب فى الوصول إلى هذا الهدف ، فالخلاف إذن فى التكتيك ولكن الهدف النهائى واحد .

ولكن أخطاء حماس تمثلت فى إعلانها لنقاط الخلاف مع « الإنقاذ » ودعمت السلطة فى أوقات عصيبة فى الوقت الذى أدانت فيه « الإنقاذ » ويمكن اعتبار هذه الإدانة إحدى وسائل الدفاع عن باقى الحركة الإسلامية فى حالة الإجهاض على

---

(١) خيفة أدهم . مصدر سبق ذكره .

الإنقاذ ، وبذلك يتم إنقاذ ما يمكن إنقاذه من عناصر تلك الحركة وهياكلها ، ومهما كانت أخطاء الإنقاذ تجاه حماس فإن حالة الفوران العاطفى الشعبى التى تمارسها الإنقاذ وتعيش فيها – على حد قول حماس – كان يجب على الأخيرة ضبطها ولجمها بالعقل خصوصًا وأن نحناح كان يرى ويعلن أنه لابد من عقل يلجم العواطف ، وحماس ، كما قال ، هى هذا العقل ، ولكن أثناء الممارسة حدث العكس وأصبحت نظرية الفعل ورد الفعل هى التى تحكم العلاقة بين الطرفين ، ولذلك انفضت الجماهير عن « حماس » لقربها من السلطة خصوصًا أن ممارسات الأولى كانت تصب فى خانة الأخيرة .

وبالنسبة لصيغة التحالف المعروضة من حماس على الإنقاذ لم تكن هى الحل الأمثل ، لأن صيغة الجبهة لا تدخل فى إطار حزب مهيكل ، ولكنها جبهة للجماهير الجزائرية ذات التوجه الإسلام ، وانخراط نحناح وجماعته فيها كان هو الأمر المنطقى وكان يستطيع عقلنة تصرفاتها التى قد يراها طائشة من وجهة نظره ، ويستطيع أن يؤثر فى عملية صنع القرار الإنقاذى بشكل أكثر حيوية من دوره الحالى الذى لا يعدو كونه الناصح والناقد بلا أى صلاحيات لذلك ، وهكذا يفقد تأثيره .

كما أن رفض نحناح العمل الحزبى فى البداية ثم عودته إلى ممارسته من خلال تأسيس « حماس » لمواجهة الإنقاذ وضعه فى خانة القيل والقال ، وبأنه صنيعة السلطة ، وأن حماس تعتبر واجهة إسلامية معارضة فى إطار النظام تلجمها ضوابط معينة بهدف سحب الجماهير من جبهة الإنقاذ ، وتقديم نفسها كبديل إسلامى قد يفشل فى الممارسة بسبب عراقيل النظام والخضوع لمبادئ المرحلية والموضوعية والنظام الإقليمى والدولى ، وبالتالى تفشل التجربة الإسلامية فى الممارسة فينفض الناس عنها للبحث عن بديل جدى ، وبذلك تكون « حماس » فى تلك الحالة قد قدمت الفرصة لضرب المشروع الإسلامى ، وبالطبع كان من الممكن أن تكون حماس غير ذلك وبعد أن تتمكن من السلطة ، تنفذ الحلم الإنقاذى ويكون وجهها الحماسى المعتدل تكتيكًا حتى تتولى السلطة الشرعية ، وبالطبع لا يمكن حسم ذلك الأمر لأنه سيكون ، رجمًا بالغيب ، ولكن خلاصة القول أن حماس والإنقاذ وجهان لعملة واحدة هى المشروع الحضارى الإسلامى .

حركة النهضة الإسلامية

تأتى أهمية حركة النهضة الإسلامية رغم عدم حصولها على أكثر من ١٥٠ ألف صوت فقط فى الانتخابات التشريعية التى ألغيت ، إلى كونها إحدى الحركات التى مارست العمل السرى أثناء نظام الحكم الشمولى تحت اسم « الجماعة الإسلامية » ، والتى كان لها دورها فى نشر الوعى الإسلامي والتنظيمى فى الوسط الطلابى بالإضافة إلى أنها تقع بين الإنقاذ وحماس وإن كانت الأقرب إلى الانقاذ مما يرشحها مستقبلاً للنجاح فى دور توفيقى بين الحركتين رغم محاولاتها الفاشلة حتى الآن ، كما أنها أمدت الإنقاذ بجماهير إسلامية كانت قد شاركت فى توعيتها قبل إعلان الإنقاذ بالإضافة إلى أن عبد القادر حشانى وعثمان عيساتى وهما من قيادات الإنقاذ قد خرجا من صفوفها .

والشيخ عبد الله جاب الله رئيس حركة النهضة الإسلامية فى الجزائر ، واحد من رواد الدعوة الأوائل من مواليد عام ١٩٥٦ فى إحدى الضواحى الفقيرة لقسنطينه ، درس الإسلام فى صغره قبل دراسته الحقوق فى جامعة المدينة ، بدأ العمل فى الحقل الإسلامى عام ١٩٦٩ بمدينه الساحلية بشرق الجزائر ، ثم انتقل منها إلى قسنطينة عام ١٩٧٤ . قام مع جماعة من زملائه بتأسيس تنظيم إسلامى تحت اسم « الجماعة الإسلامية » تبنى منهج الإخوان المسلمين فى التغيير الاجتماعى .

ويروى الشيخ عبد الله جاب الله فى حواره مع عبد الله بوفوله قصة حركته الإسلامية قائلاً : « لما بدأ العمل سنة ١٩٦٩ لم نجد فى الساحة التى كنا نتحرك فيها (مدينة سكيكدة) واحدًا يقوم بهذا العمل على الإطلاق ، بل كنا النواة الأولى المؤسسة للعمل الإسلامى ، ولكن لما انتقلنا إلى قسنطينة سنة ١٩٧٤ ، كان هناك شباب يتحرك بدون عقد جامع ، ولما أسسنا الجماعة لم نكن نعلم على الإطلاق بأنه يوجد على مستوى الجزائر تنظيم إسلامى بإستثناء جماعة الدعوة ، والتبليغ التى كانت موجودة فى قسنطينة ، غير أنه فى أواخر سنة ١٩٧٥ ، وبعدما بدأ العمل الطلابى يأخذ مداه على مستوى جامعة قسنطينة أدركنا بأنه يوجد عمل آخر طلابى فى العاصمة يتمركز أساسًا فى جامعة الجزائر (الجامعة المركزية) والحى الجامعى بالحراش ، فقمنا عندها بأول اتصال فى أواخـــر

سنة ١٩٧٥ وأوائل ١٩٧٦ مع القائمين على العمل الطلابى وطرحنا عليهم فكرة تنظيم العمل الطلابى وتوحيده عبر الجزائر ، ولكن الفكرة لم تجد سبيلها إلى الحياة .

وأحداث ١٩٨٢ كانت مرحلة فى تاريخ الدعوة ، غير أنى للأسف الشديد كان يغلب عليها كثيرًا الجانب العفوى والارتجالى ، فكانت الأسباب الباعثة على الموقف الذى اتخذ هو الصراع الذى وقع فى الحى الجامعى بابن عكنون بين الإسلاميين والشيوعيين والذى أودى بحياة أحد الطلاب ، ونتيجة ذلك قامت الدولة باعتقال مجموعة من الطلاب ، وتزامن هذا التصرف من الدولة بتصرف آخر تمثل فى غلق المسجد بهذا الحى ، وغلق مسجد الجامعة المركزية إلى جانب ظهور مواقف حكومية أخرى سبقت هذه الحادثة وأخرى زامنتها تمثلت فى تصعيد الحصار على التيار الإسلامى الذى بدأ يأخذ مداه الشعبى هنا وهناك ، كل هذه العوامل دفعت بعض العاملين على مستوى الساحة إلى تنظيم تجمع شعبى وإصدار بيان للحكومة ، وأدركنا وقتها أنه من الضرورى اتخاذ موقف ذى طابع سياسى يفرض علينا نوعًا من الحركة والتركيز على النخبة والاهتمام بالجماهير ، والاستعداد للخروج إلى العلن اعتقادًا منا بأن العمل على إيجاد انتشار أفقى ووعى سياسى لدى الجماهير مسألة هامة فى الدعوة ، تهيئها أكثر لخدمة أهدافها الاستراتيجية بشكل أعمق وأحكم ، لذلك قررنا اتخاذ ذلك الموقف وتعميمه ، وتمثل دور « الجماعة الإسلامية » فى تعميم الموقف على مستوى القطر الجزائرى ، وبينما ركز د . عباسى مدنى ، والشيخ سحنون ، والشيخ سلطانى رحمه الله على العاصمة . قمنا نحن بتعميم الموقف وعقدنا تجمعًا فى حى القصبة (قسنطينة) وأصدرنا ذلك البيان ووزعناه عبر سائر المدن وأصدرنا تعليمات بقراءته فى كل المساجد ، وهذا الموقف هو الذى أعطى للتجمع بالجامعة المركزية بعدًا وطنيًا وشكل بالفعل نقطة تحول كبيرة فى الدعوة الإسلامية بالجزائر .[1] .

ويضيف جوزيف سماحه بعض المعلومات عن عبد الله حاب الله فيقول : إنه درس الإسلام فى صغره ، وأكمل تعليمه بالسعودية ، وعاد من هناك بعد عام ١٩٧٩ إلى الجزائر ليسجن مرات عديدة بينها سنة ونصف بعد أحداث ١٩٨٢ ، كما أنه خضع لنفوذ

---

(١) عبد الله بوفولة : الشيخ عبد الله جاب الله رئيس حركة النهضة الجزائر : النظام الإسلامى لديه الضمانات اللازمة لتوفير الحريات السياسية فى المجتمع . مجلة العالم . لندن العدد ٣٧٦ الموافق ١٩٩١/٤/٢٧ ص ٣٠ .

مباشر خلال الثمانينات من جانب الشيخ محمد الغزالى (الداعية المصرى) الذى استدعاه الحكم لمواجهة التيارات الإسلامية[1] .

وهذه الرواية لم يشر إليها عبدالله جاب الله ولاتتفق مع روايته حيث أنه فى عام ١٩٧٦ كان يمارس العمل فى الجزائر كما يقص ، ولم يذكر قصة دراسته بالسعودية ، ولا يعنى اتصاله بالشيخ الغزالى ، إنه كان يخضع لنفوذه ولكن يمكن القول أنه كان يستفيد من نفوذه لدى السلطة ، هذا إذا كانت المعلومة صحيحة .

وعمومًا فإن عبد الله جاب الله عندما أسس حركة النهضة الإسلامية للإصلاح الاجتماعى والثقافى فإنه خرج من العمل السرى إلى العلن حيث أن النهضة هى امتداد للعمل الإسلامى المنظم الذى تأسس سنة ١٩٧٤ فى قسنطينة ، والذى بدأ كعمل دعوى سنة ١٩٦٩ فى سكيكدة ، والذى سار من حيث التنظيم خلال المرحلة السابقة فى الخفاء والسرية الكاملة على الدولة والشعب وعلى الأنصار ، وحتى بعض الأتباع ، على حد قول جاب الله نفسه – وبعد أن أخذت الدعوة مداها الشعبى وحققت الانتشار المرجو والكثير من أهدافها التكتيكية ، وظهرت معالم تغير اجتماعى على مستوى الساحة الجزائرية ، سواء فى عقلية الجماهير أو فى توجهات السلطة ، فقام جاب الله بتأسيس جمعيات خيرية سنة ١٩٨٧ وهى تعتبر بمثابة مرحلة انتقالية من التنظيم السرى إلى العلنى . وعندما صدر دستور ٢٣ فبراير ١٩٨٩ ، والذى نص على التعددية الحزبية رأى عبد الله جاب الله ضرورة الانتقال إلى مرحلة علنية الدعوة الإسلامية ، وذلك بمشاورة رموز الدعوة وذلك لتجنب سلبيات التعددية .

ويقول الشيخ جاب الله : طرحنا رأينا بكل وضوح وصراحة ، وقدمنا مشروعًا قانونيا لحزب سياسى إسلامى ، ولكن ارتأى آخرون رأيًا آخر فقاموا بالإعلان عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وهؤلاء كان من الدعاة الاستقلاليين ، ومع هذا واصلنا السعى معهم لإقناعهم بضرورة الاتفاق على جعل هذه الجبهة واجهة سياسية للعمل الإسلامى فى الجزائر تقابل واجهة دعوية هى رابطة الدعوة الإسلامية ، تشكل الخلفية الاستراتيجية للجبهة ، ولكن دون جدوى ، رغم أنا بذلنا جهدًا كبيرًا لإقناعهم بهذا الأمر ، وطرحنا مختلف الصيغ الممكنة على مدى سنة ونصف ، وفى النهاية وبعد شورى بين سائر المسئولين فى إطار تنظيمنا الخاص ، والذين تجاوزوا الألف أى الذين شملتهم هذه

(١) جوزيف سماحة .مصدر سبق ذكره الحياة ١٩٩٢/٢/٥ .

الشورى ، قررنا الانتقال إلى مرحلة جديدة فى العمل الإسلامى ، وذلك بالإعلان عن « حركة النهضة الإسلامية » وهى امتداد للجماعة الإسلامية[1] .

وبالطبع هذه الرواية تتناقض إلى حد ما مع الرواية التى ذكرناها عند تأسيس جبهة الإنقاذ ، حيث كان عبد الله جاب الله من الرافضين للعمل الحزبى مثل محفوظ نحناح ، ولكنهما أسسا حزبيهما فيما بعد ، ولكن علينا هنا أن نصدق عبد الله جاب الله مع أن نضع فى الاعتبار تساؤلاً هامًّا وهو ما دام يؤمن بالعمل الحزبى فلماذا لم ينخرط فى الإنقاذ ويخضع لتوجه الأغلبية فى الحركة الإسلامية ؟

وعندما أسس جاب الله حركة النهضة فى ديسمبر ١٩٨٧ أرفق ذلك ببرنامج من أحد عشر بندًا تركز على الأمور التالية : إحياء دور الجامع كمركز للتوجيه والإصلاح ، التأكيد على التراث العربى والإسلامى ، تعميم الأخلاق العامة والفضائل ، إيجاد نواد ثقافية ورياضية وفنية ، توعية المساجين والمراهقين ومكافحة الأمية ، تطوير الخدمات الاجتماعية لصالح الفئات الأكثر فقرًا ، مساعدة المهاجرين على الاحتفاظ بهويتهم الوطنية ، إنه برنامج متواضع سيجرى تسييسه لاحقًا ليحتل موقعًا بين الإنقاذ وحماس ، لذلك فإن جاب الله يدعو مثل نحناح إلى تحالف إسلامى ، لكنه يبدو أقرب منه إلى عباس مدنى وعلى بلحاج[2] .

والأولويات فى برنامج حزب النهضة اقتصادية وهى الزراعة والصناعات الخفيفة والصناعات الغذائية وتكريس الحريات السياسية . ويرى جاب الله « أن إعادة الاستقرار إلى الجزائر وإعادة إطلاق طاقات الأمة المشلولة لتساهم المساهمة المطلوبة منها فى بناء نفسها ووطنها ، بما يحقق لها على الأقل الاكتفاء الذاتى ويجعلها ذات شخصية محترمة من قبل بقية أشخاص المجتمع الدولى ، إنما يتحقق أساسًا بتكريس الحريات السياسية والحقوق السياسية ، وتوفير الضمانات القانونية والشرعية والواقعية لها ، وأن هذا لا يتأتى إلا من خلال النظام الإسلامى . لأن الإسلام هو الذى يملك الضمانات اللازمة لتوفير الحريات السياسية فى المجتمع » .

---

(١) عبد الله بوفولة . مصدر سبق ذكره العالم ١٩٩١/٤/٢٧ .

(٢) جوزيف سماحة . مصدر سبق ذكره . الحياة ١٩٩٢/٢/٥ .

وحول التعددية الحزبية يقول جاب الله « أنا من الذين يؤمنون بالتعددية السياسية الإسلامية فهى الضمانة الأساسية لنجاح الإسلام فى حسن عمارة الأرض » وأعتقد أن التعددية السياسية تتعلق بالحريات السياسية للأفراد والحقوق والحريات هذه لصيقة بشخصية الإنسان ، وإن الإنسان إذا ما منع من التمتع بحريته السياسية سوف يشعر بالاغتراب فى المجتمع الذى يعيش فيه ، وسوف يؤثر هذا سلبًا على مساهمته فى بناء المجتمع ، ومن ثم فإن الإسلام الذى جاء من أجل أن يجعل من الإنسان إضافة إيجابية فى الحياة عبر تفجير طاقاته ، ليساهم فى حسن عمارة الأرض حرص على أن يدفع به للتمتع بالحريات السياسية ، سوف يقود بالضرورة إلى الاختلاف فى الرأى ، والاختلاف فى الرأى يؤدى بالضرورة إلى تجمع كل مجموعة تشترك مع بعضها البعض فى الرأى والسعى للتمكين لاجتهاداتها وأعتقد أن التعددية الحزبية لا تخرج فى عمومتها عن هذا المفهوم ، وهى تعطينا وسيلة من وسائل التغيير الاجتماعى ، ومن اللازم العمل على هامة تكريسها ، لنجنب الاستبداد والاستئثار بالسلطة ، وأظن أن الأمة الإسلامية عانت كثيرًا من الاستبداد والظلم .

ومن أهم أسباب تأخر العالم الإسلامى اليوم عن عالم الكفر ، هو حرمان الشعوب الإسلامية من الحريات السياسية ، ومن جهة أخرى المعروف فى ديننا أن لا تحريم إلا بنص ، ولم يرد نص فى هذه المسألة بالحرمة ، ويبقى الأمر على أصله وهو الإباحة ، كما أننا نعلم فى القواعد الأصولية أن الشريعة لا تتصادم مع الأمور الطبيعية ، وأن الاجتهاد واقع فى المسائل الفرعية ، وأن دائرة هذه المسائل أوسع من دائرة المسائل الأخرى بكثير ولذلك فالتعددية الحزبية لا غبار عليها بشرط أساسى هو أن تكون تعددية تنوع وتكامل لا تعددية تضاد وتناقض ، ولعل الترجمة الحقيقية لهذا هو أن يفقه المسلمون حدود دائرة الجواز والتحريم فى هذه المسألة ، فإذا وعى المسلمون أن اختلافهم فى الرأى لا يفسد أبدا ما بينهم من ود ، ولا ينبغى أن يؤثر على مواقفهم من القضايا المصيرية ذات الأثر المتعدى حينئذ يكونون قد فهموا المطلوب منهم شرعًا .

« ومن هنا فالتحزب إذا لم يفسد الأخوة ولم يؤثر على المواقف والعلاقات فهو مشروع وجائز ، وأعتقد أن القائلين بحرمة التعددية فى الإسلام إنما اشتبه عليهم الاختلاف فى قضايا الدين والعقيدة مع الاختلاف فى الرأى والاجتهاد ، والدليل على ذلك أن النصوص التى استشهدوا بها جميعًا هى نصوص تتناول الدين ، على أنه واحد وينبغى أن نتحد

حوله وحول العقيدة ، الأمر الثانى أن الاختلاف فى الوسائل التى تستعمل لتحقيق الأهداف وللتمكين للدين ، والاختلاف فى المسائل الفرعية فقد تركها الدين للاجتهاد ولم يورد فيها نصوصًا قطعية الدلالة ، بل جاءت فيها نصوص ظنية ، إما قواعد كلية عامة وإما متروكة هكذا للاجتهاد بناء على القواعد العامة ومراعاة مقاصد الشريعة ، وطبيعى أن يقع فيها الاختلاف[1] والعناصر الفكرية والسياسية لحركة النهضة تجمع بين الأصالة الإسلامية والعصرنة التطبيقية وهو أمر يحسب لها لا عليها ، وهدفها مثل باقى الأحزاب الإسلامية ليس التمكين لحزبها ، بل التمكين للإسلام وأنهم وسائل فقط .

وبعد الانقلاب على الديمقراطية كان موقف النهضة جيدًا حيث وقفت مع حق الإنقاذ فى تولى السلطة دون أن تواجه السلطة ، فقبل الانقلاب جدد الشيخ جاب الله فى ندوة صحفية دعوته إلى تشكيل « تكتل وطنى » لحماية الاختيار الشعبى ضد المناهضين له الذين قال إنهم « يعيشون اغترابًا فكريًا » وأنهم خائفون لجهلهم أن الإسلام يؤكد الحريات الفردية[2] .

وأعرب مصطفى بوقره الأمين العام لحركة النهضة عن خشيته من الاتجاه نحو تضييق الحريات فى الرأى والتنقل والعمل ، وقال : إن حركته لم تكن مقصودة بالصراع الدائر بين الجيش وجبهة الإنقاذ ، إلا أنها أخذت تشعر بالتضييق على الحريات[3] .

أما عبد الله جاب الله فهو يقول : كنا نتوقع أن الانفتاح السياسى فى الجزائر أداة من جملة الأدوات التى يستعملها النظام الحاكم ، بهدف تميع الحركة الإسلامية وتحجيمها من خلال إتاحة الفرصة للأحزاب . لأنهم جربوا ضرب الحركة فى عهد الحزب الواحد فما استطاعوا تطويقها ولا تحجيمها ،فبقى لهم أن يجربوا سلاح التعددية الحزبية التى جاءت فى وقت غير مناسب للحركة الإسلامية ، لا يعنى ذلك أن التعددية أسوأ من الأحادية ، ولكنها جاءت قبل أوانها بالنسبة للحركة الإسلامية ، ولم تكن الحركة فى مستوى ذلك سواء فيما يتعلق بالعلاقة بين فصائلها ، أو من حيث مستوى وعى الكثير من دعاتها سياسيًا وحركيًا ، أو من حيث مستوى أعداد أبنائها المادى والمعنوى والبشرى لإدارة الصراع بنجاح فى مرحلة الانفتاح السياسى ولا من حيث الهياكل التنظيمية القادرة

---

(١) عبد الله بوفوله . مصدر سبق ذكره . العالم ١٩٩١/٤/٢٧ .
(٢) الحياة . ١٩٩٢/١/٦ ص ١ .
(٣) الحياة ١٩٩٢/١/٢٨ ص ٥ .

على استيعاب وتوجيه الطاقات التى تفد إليها ، لذلك دعونا الحركة الإسلامية أن تكون فى مستوى المرحلة الراهنة وقدمنا الصيغ التنظيمية لتحسين العلاقات فيما بين الإسلاميين ، ولكن الصراع الذى كان موجودًا بين الفصائل الإسلامية قبل الانفتاح السياسى ، وخاصة بين جماعتنا (الجماعة الإسلامية) وجماعة الإخوان (حركة المجتمع الإسلامى حاليا) أفرز قناعة راسخة لدى شرائح معتبرة من أبناء الصحوة الإسلامية ، وهى ضرورة العمل على تجاوز التنظيمات لذلك لما جاء الانفتاح السياسى ، بادر هؤلاء إلى الإعلان عن حزب وهو « الجبهة الإسلامية للإنقاذ » ثم إنهم لم يسمعوا بعد ذلك إلى كل النداءات التى كانت منا أو من غيرنا من أجل الوحدة ، عرضنا خلال السنتين ونصف الماضية ٢٣ محاولة من الصيغ التنظيمية لكن كنا نواجه فى كل مرة بالصد والإعراض حيث أن غلبة العقلية الحزبية تفوق العقلية الشرعية ، خصوصًا من جانب جبهة الإنقاذ التى تريد أن تنفرد بالنجاح ، فلا يشاركها فيه أحد ، والجبهة مشكلة من خليط من الناس منهم الخارجون من جماعتنا ، ومنهم الطامعون المغرضون ومنها أناس من الأمن ولا يفرح هؤلاء التقاء الإنقاذ مع حركة النهضة .

ويحدد جاب الله موقف حركته حاليا من الموقف الحالى الذى انتهى بتدخل الجيش واستقالة بن جديد ، وإلغاء الانتخابات وحل الإنقاذ بقوله : « إن هناك أربعة مواقف أمام الإسلاميين ، الأول المواجهة ، ونعتقد أن شروطها الشرعية غير متوفرة ، وثبت فشلها فى ظل الظروف الدولية ، الثانى متذبذب أى اعتماد التصعيد عن طريق البيانات ، ويترك الأمر بعد ذلك للشباب الإسلامى للتصرف لكنه يقع فريسة استفزاز السلطات ، مما يجعل الحركة تستنزف وهو ما لا ننصح به ، الخيار الثالث الدخول مع السلطة فى حوار ليس من قبيل الاعتراف بها ، لأننا لن نعترف بأى سلطة إلا إذا التزمت بشرع الله ، وتصل الحكم عن طريق الانتخابات ، ولكن الحوار مع السلطة الفعلية يتم لتقليل مضارها ، أما الخيار الرابع فيكون بالسكوت واعتبار ما حدث عاصفة ، لسنا فى مستوى مواجهتها ، وهذا هو الموقف الذى اتخذته حركتنا حاليا وقد يتغير بتغير الظروف .

« وماخطر ببالى مطلقًا أن الجزائر مهيأة لدولة إسلامية لا الآن ولا سنة ١٩٩٦ وأنا أعرف جيدًا مستوى الحركة الإسلامية . عندنا ، وطبيعة المجتمع والنظام الجزائرى .

نحن لانملك من القوة إلاقوة الجماهير ، وهى كماهى ليست قوة حقيقية لأنها لا تمثل الأغلبية المطلقة ، فهى فى حدود النصف تقريبًا ، والبقية ضد المشروع الإسلامى حتى

هذه الأغلبية ليست ملتفة حول المشروع الإسلامى بسبب قناعة وإيمان ، بل رغبة لسقوط النظام ، وقيام نظام بديل ، هذا هو الذى تملكه الحركة الإسلامية ، أما موازين القوى الأخرى فهى بعيدة عنها ، فالوجود الإسلامى ضعيف جدًّا فى الإدارة الجزائرية والإعلام ، وإن فكرة أن الجزائر مهيأة لقيام الدولة الإسلامية فكرة أوجدتها جبهة الإنقاذ واستعملتها ورقة لغت بها الصحوة الإسلامية وصدق من قال : من تعجل شيئًا قبل أوانه ، عوقب بحرمانه »[1] .

ويبدو أن رفض الإنقاذ لدعوات النهضة بالتحالف معها أثناء الانتخابات واستحواذها على الجماهير الإسلامية التى كان للنهضة دورها فى توعيتها إسلاميًّا كان من عوامل التوتر بينهما ، خصوصًا أن حركة النهضة لم توافق على الإضراب الذى دعت إليه الإنقاذ بسبب قانون الانتخابات ، بل ودعت إلى الحوار ، ثم هاجمت جبهة الإنقاذ بسبب هجوم الأخيرة عليها ، كما هاجمت النظام بسبب رفضه لفتح الحوار مع الجبهة ومناقشة مطالبها ، وبذلك يكون موقفها متوازن فى تلك النقطة .

أما تشخيص جاب الله للأزمة ومحاولة الإيحاء بأن الإنقاذ هى المسئولة عنها لرفضها الصيغ التنظيمية ، التى قدمت لتحالف القوى الإسلامية يجب أن لا نعره التفاتًا لأنه يتناقض مع ما قاله بأن التعددية كانت تستهدف تطويق الحركة الإسلامية ، بالإضافة إلى أنه يرفض اللجوء للعنف لمواجهة السلطة ، ويقر بأن الشعب ليس مستعدًّا لإقامة الدولة الإسلامية ، فكيف كانت صيغ التعاون التنظيمية هى الحل لمواجهة ذلك ؟ يبدو أن الخلافات تؤثر دائمًا فى إصدار الأحكام .

---

(١) مجلة العالم ١٩٩٢/٢/٢٢ العدد ٤١٩ : حوار مع عبد الله جاب الله ص ١٦ .

حزب التجديد الجزائرى

إذا كان حزب التجديد الجزائرى لم يحقق نتائج تذكر فى الانتخابات التشريعية الملغاة ، فإنه تقدم بمرشحيه فى أكثر من ٣٥٠ دائرة انتخابية ، وإن ٩٥ فى المائة من المرشحين من ذوى التعليم العالى ، وتأتى أهميته لكونه منتسب إلى التيارين الديمقراطى والإسلامى فى وقت واحد ، حيث أن المراقبين يضعونه فى خانة أحزاب التيار الديمقراطى الذى طرح نفسه منذ البداية ، نقيضًا لمشاريع الأحزاب الإسلامية ، رغم أن هذا الحزب طبقًا لمبادئه وأفكار قياداته ومنهجه الفكرى ، يعتبر حزبًا إسلاميًّا عصريًّا مستلهمًا لفكر مالك ابن نبى المفكر والمصلح الإسلامى فى الجزائر أحد عناصر الصحوة الإسلامية المعاصرة .

وحتى تفهم أرضية هذا الحزب سنوجز توجهات مالك بن نبى (١٩٠٥- ١٩٧٣) ، فهو يقر بأن تخلف العالم الإسلامى سببه الرئيسى النفسية الإنسانية المسلمة ، وإن الإصلاح يبدأ من داخل الإنسان نفسه ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾ (أية الرعد ١١) . هكذا كان ابن نبى يرى أن أى تغيير يجب أن يكون ذاتيًّا وداخليا ، ويجب علينا أن نعيد بناء أنفسنا ، وتغيير النفس يؤدى إلى تغيير التاريخ ، فقبل تغيير أنفسنا لا يمكن أن نغير المجتمع من حولنا ،وتغييره مرتبط بتوفير الدافع الداخلى له .

وحدد مالك المشكلة المزمنة التى يعانى منها العالم الإسلامى ، التى هى أزمة حضارية لها أبعاد اجتماعية ونفسية ، وأطلق على هذه الحالة اسم « القابلية للاستعمار » والتى أصابت هذا العالم بعد سقوط دولة الموحدين بالمغرب ١٢٦٠ ،وأصبح بعدها المجتمع يعانى من الإفلاس الروحى والانهزام النفسى وهى القوة الداخلية الحية والدافعة للتحدى فى الحياة العملية ،وبعد أن أفرغ المجتمع الإسلامى من تلك الطاقة المحركة ، أصبح مستعدًّا ومهيأً نفسيًّا ومعنويًّا للاستعمار وللتبعية ، ولابد من سد ذلك الفراغ النفسى ، وملؤه لا يتم إلا بفكرة فعالة وحية ، وهى الفكرة الإسلامية[1] .

---

(١) بن إبراهيم الطيب .مالك بن نبى ومنهجه الإسلامى . مجلة العالم .العدد ٣٧٠ الموافق ١٩٩١/٣/١٦ ص ٣٤ – ص ٣٥ .

أما طريق مالك الإصلاحى فهو مغاير لزعماء الحركة الإصلاحية الإسلامية ، حيث كان يرى جمال الدين الأفغانى كان يعمل بدون أن تكون له منهجية ، واتهمه بالرجعية بسبب مواقفه المعارضة لحركة التجديد الإسلامية فى جامعة عليكرة بالهند ، بزعامة أحمد خان ١٨١٧ – ١٨٩٨ م ، كما أن إصلاحه لم يكن للإنسان نفسه وإنما كان يهدف لإصلاح النظم والقوانين وأنه لم يكن « فى ذاته مصلحًا بمعنى الكلمة » أما محمد عبده (١٨٤٩ – ١٩٠٥) فهو أكثر حظًا عند مالك لأنه لم يتصور المشكلة سياسية وتحل بوسائل سياسية كأستاذه الأفغانى ، وإنما هو كرجل دين رأى أن المشكلة لا تحل إلا « بإصلاح العقيدة والوعظ » وأن الإصلاح يجب أن يبدأ بالفرد المسلم ولكن أدواته لم يكن موفقًا فيها لأن محمد عبده كان يرى فى تغيير علم الكلام تغييرًا للنفس ، لكن ذلك لا يتصل إلا بالعقيدة ، والمسلمون فى أزمتهم الحضارية لم يتخلوا عن عقيدتهم إطلاقًا ، بل تخلوا عن فاعليتها .

أما الحركة الإصلاحية فى المغرب ، وخاصة فى الجزائر والتى تزعمتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بقيادة ابن باديس ، فيراه مالك بن نبى أكثر نجاحًا وأوفر حظًا ، وأقل نقدًا ، لأنه أحسن بمحاربة العادات والتقاليد التى كانت تقام باسم الإسلام ، ورغم أن حركته لم تستطع تغيير النفسية إلا أنها أدخلت المشكلة إلى العقل ، وفى مجال الفكر والشعور ، ويصف هذه الحركة بأنها كانت « أقرب هذه الحركات إلى النفوس وأدخلها فى القلوب » ، وكان الفضل كل الفضل فى اليقظة الجزائرية ، وظهور معجزة البعث ، يعود إلى الفكرة الإصلاحية ، وتدفق كلمات ابن باديس ، إلا أن بن نبى أعاب على حركة العلماء المسلمين دخولهم اللعبة السياسية وسفر مندوبها سنة ١٩٣٦ عقب المؤتمر الإسلامى إلى باريس ، وكذلك خضوعهم للقادة السياسيين ، وكان يرى فيهم بأنهم هم أولى بقيادة وريادة المجتمع الجزائرى من رجال السياسة ، بل كان عليهم ريادة وقيادة رجال السياسة وليس العكس[1] .

من هذه الأرضية خرجت نخبة من المثقفين الجزائريين تلاميذ مالك بن نبى لتشكيل حزب التجديد الجزائرى ، لطرح فكر مالك كمنطلق لأهدافهم ، لكنه يختلف عن غيره من الذين يصنفون أنفسهم من حملة فكر مالك ، وحملة مشروعه ، إنه شديد المرونة فى

---

(١) المصدر السابق .

فكره ومواقفه العقائدية شديد التمسك بالديمقراطية فى السياسة والليبرالية فى الاقتصاد ، بقدر رفضه للاشتراكية ودعاتها .

وحول الهدف من إنشاء حزب التجديد الجزائرى يقول نور الدين بوكروح رئيس الحزب : « إن التاريخ الفكرى لحزب التجديد الجزائرى قديم ، ولكن إنشاء الحزب حديث ، فعمره الآن سنتان (هذا الكلام قاله فى سبتمبر ١٩٩١ م) ، نحن نعتبر أنفسنا من حاملى التصور العربى الإسلامى ، هناك سؤال يطرحه ضمير كل جزائرى عربى مسلم ، وهو لماذا بقينا متخلفين وتقدم كثيرون غيرنا ؟ ولماذا تعرضنا للاستعمار ؟ لماذا نحن اليوم فى حالة تبعية شاملة ؟ هذه الأسئلة وجدت لها أجوبة من خلال دراسات فكرية ، تبلورت بالخصوص عندما كنا نتابع الحلقات التى كان يقيمها مالك بن نبى رحمه الله فى نهاية الستينات إلى أكتوبر ١٩٧٣ م تاريخ وفاته ، قد تكون لدينا تصور ومناهج تحليلية ، وعندما دقت ساعة الديمقراطية فى الجزائر ، لاحظنا ميلاد أحزاب تعبر عن عصبيات وعيوب موجودة فى المجتمع الجزائرى . فهناك التيار الأصولى الذى كان يحمل نظرة ضيقة للأشياء ، ويخلط بين الماضى والحاضر أو هو ينتظر حلولاً للحاضر من رجال مختصين فى الماضى ، وهو يحمل ذكريات مجتمع وعاجز عن أن يقدم مشروعًا مجتمعيًا يشمل كل جوانب الحياة هذا ما لاحظناه فى خطابه « وهناك تيار ثقافى أما زيفى (بربرى) يطرح إشكالية الأصالة ، ولكنه يعنى بها الرجوع إلى ما قبل عروبة البلاد وإسلامها ، وهو تيار يحمل أيديولوجية جهوية حتى فى الميدان السياسى ، وهذه أفكار تخيف مجتمعنا ولا تحمل له الإجابات التى ينتظرها ، وظهرت أيضا أحزاب تنتمى إلى التيار الاشتراكى الشيوعى ، وهو تيار يهتم بطبقة معينة من المجتمع بعدما تبين لنا أن كل هذه الأحزاب هى عبارة عن عصبيات ، قلنا إن هناك مجالاً لعمل سياسى يأتى بتصور يشمل كل جوانب الحياة وجميع فئات المجتمع ، ويؤمن بالممارسة الديمقراطية للوصول إلى المجتمع المسلم ، هذا هو حزب التجديد الجزائرى . تكون من رؤية محددة ، ونحن نحاول أن نجسد تلك الأفكار فى واقع اجتماعى واقتصادى وسياسى »[1] وعن موقع الحزب بين الأحزاب الجزائرية خصوصًا أنه يرفض جبهة الإنقاذ والتيارات العلمانية أيضًا ، يرى بوكروح أنهم يقفون فى مفترق الطرق بين ثقافتين الأولى تؤكد الانتماء

---

(١) على بوراوى . نور الدين بوكروح رئيس حزب التجديد الجزائرى : هدفنا تحويل فكر مالك بن نبى إلى برنامج عمل سياسى . مجلة العالم . لندن . عدد ٣٩٥ الموافق ١٩٩١/٩/٧ م ص ٥٨

العربى الإسلامى ، والثانى تدرك تأثير مجاورة أوربا وأثر الاستعمار علينا ، ولذلك « لنا معرفة بالتصور الأوروبى للأشياء ، لقد أدت سنوات الاستعمار إلى ظهور شعبين فى الجزائر ، فبينما كان يتوجه البعض للتعلم فى المدارس الفرنسية كان آخرون يتلقون تعليمهم فى مدارس جمعية العلماء العربية الإسلامية ، فالمجموعة الأولى نشأت غريبة عن واقعها والثانية جهلت أيضًا بالثقافة الغربية المؤثرة فى المنطقة ، حاولنا فى حزب التجديد جمع من يؤمن بالثقافة العربية الإسلامية والمتطلعين إلى الحوار مع أصحاب المدرسة الأخرى أما اختيارنا فهو عروبى إسلامى ، وللأسف إن جيل نوفمبر مارس آليات التفكير الشيوعى ، وأخفى ذلك حينا وصرح به حينا آخر وسماها الاشتراكية العلمية ، وكثير من قادة هذا النهج لا يزال فى السلطة الآن ، لذلك لابد من قطيعة نهائية مع هؤلاء حتى نبدأ بداية جديدة »[1]: .

ويمكننا تصنيف هذا الحزب تحت مسمى « الفرانكو – آراب » بحكم ثقافة قادته وكوادره ، وأما طرحه العقائدى فيقوم على أفكار مالك بن نبى ، وعصرنة الإسلام ليتلاءم مع الواقع الحياتى الحالى ، إلا أنه ضعيف على المستوى الشعبى ، ونتائج الانتخابات تدل على ذلك بل وضعته فى مصاف الأحزاب الورقية رغم أهمية أفكاره ومنهجه وإمكانية أن تشكل الحل الوسط بين الإسلاميين والمتفرنسيين والسلطة فى نفس الوقت ، فحزب التجديد جاء فى مفترق الطرق بين التيار الإسلامى والتيار الديمقراطى ، ويحرص على أن يكون نقطة وصل بين الاثنين .

الخلفيات الفكرية والسياسية وبرنامج الحزب

والخلفية الفكرية والسياسية لحزب التجديد ، تنطلق من خلفية ذات طابع حضارى فالمشكل الجزائرى لديه ، ليس اقتصاديًا ولا سياسيًا وإنما أشمل من ذلك وأكبر ، إنه عملية تحويل اهتمامات شعب إلى درجة حاجة المجتمع ، وعدم الكفاءة فى الإنجاز ، يفرض تحويل العدد البشرى الموجود إلى ميكنزمات تجعله ينجز نمطًا حياتيًا ومردودًا اقتصاديًا ويخطط لحاجياته ، ويحمى نفسه من الغزو الأجنبى ، ويطرح فعالية القيم العربية الإسلامية بهدف تحويلها إلى واقع يلمسه الناس فى حياتهم[2] .

---

(١) جمال خاشقجى : بوكروح لـ « الحياة» الديمقراطية مؤجلة .الحياة . لندن ١٩٩٢/٢/١ ص ٣ .

(٢) على بورارى . مصدر سبق ذكره . مجلة العالم ١٩٩١/٩/٧م ص ١٨ .

والحزب ليس حزبًا إسلاميًّا بالمعنى الجديد الذى أعطى لهذا المصطلح ، بل حزبًا يتكون من مسلمين غايتهم « رفع الشعب الجزائرى من مستوى مجموعة من الأفراد إلى مستوى مجتمع نام يستغل كل طاقاته لإخراج الشعب الجزائرى من أزماته المتراكمة باعتماد الديمقراطية كوسيلة ، تسمح بتنظيم أفضل لشئون الشعب فى الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية . والغاية ترقية الشعب ليتمكن من التحكم بومام أموره بوسائل عصرية وعلمية ، بأسلوب يتميز باحترام آراء الآخرين ووجهات نظرهم »[1] :.

وجاء فى برنامج الحزب أن هدفه إقامة المجتمع الإسلامى ، ويشرح بوكروح هذا الهدف ووسائل تحقيقه بقوله : « المجتمع الإسلامى بالنسبة لنا لا يقام بإعادة أشكال الماضى وإنما بالتمسك بالقيم القرآنية وإعطائها تفسيرًا وممارسة تتماشى ومستجدات العصر ، وتناسب المناخ الجغرافى والسياسى والعلمى الذى يميز حياتنا اليوم ، إقامة المجتمع الإسلامى تقتضى الاجتهاد والإبداع فى فهم القيم الإسلامية ، نريد الاستفادة من التجارب الفاشلة التى مر بها العالم الإسلامى لندخل بها عالم اليوم ، ونتحكم فى الميكانزمات الفكرية والاقتصادية والسياسية ونعطى بها القيم الإسلامية مردودية عالية وواقعية »[2] .

ويرفع الحزب أيضًا شعار الإسلام و « العصرنة » : فالإسلام هو الثابت المقدس . والعصرنة هى مناخ القرن الحالى ، ولابد من الإحاطة بقواعد المحيط الذى نعيش فيه ، ونفهم قوانينه ، ونحسن استغلال ثرواتنا ، فالعصرنة هى النسبية ، والتخلص من عقدة رفض كل ما جاء من غيرنا فكرة يتبناها الحزب على أساس أن كل ما أنتجه عقل بشرى بنية بث الخير ، وتيسير الحياة فهو من الإسلام ، والإسلام أيضًا يقتضى تحويل النظرى والمثالى إلى واقع يومى ، هذا هو فهم رئيس حزب التجديد للعصرنة[3] .

وللحزب نظرة خاصة للديمقراطية ، فهى وسيلة فقط باعتبارها تكنولوجيا سياسية ، غير أنها ليست غاية فى حد ذاتها ، وسيلة تخدم الشعب لرفع مستواه الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والدولى ، وفهم الحزب للديمقراطية يأتى من كونها تنفيذ للمحتوى

---

(١) مصطفى سواق . بوكروح لـ « الحياة» شكل جديد من الديكتاتورية إذا لم تجر الانتخابات الاشتراكية . الحياة . لندن ١٩٩١/١٢/١٧ م ص٥ ,

(٢) على بوراوى .مصدر سبق ذكره . مجلة العالم ١٩٩١/٩/٧م ص ٥٨ .

(٣) المصدر السابق .

الحقيقى للشورى ، فالديمقراطية تكمل الشورى ، وتمنحها محتواها التكنولوجى التنظيمى الحديث ، ولا يرى الحزب تناقضًا بين الفكرتين[1] .

ويعتبر بوكروح أن تنظيم انتخابات تعبر عن اختيارات الشعب للانطلاق إلى عهد الديمقراطية التى تم الإقدام عليها كقاعدة تنظيمية للوصول إلى وفاق وطنى والقبول بوجود الرأى المخالف ، وكما يقول الرسول ﷺ فى الحديث « لا تجتمع أمتى على خطأ » ، فيسمح للشعب بالتعبير عن رأيه واختياره[2] .

ويهتم برنامج الحزب بالمشكلة الاقتصادية ، وتنطلق الحلول من حقيقة أنه ليس هناك فى الجزائر إنتاج قادر على تغطية احتياجات البلاد ، وهذا وضع غير مقبول ، فالبلاد تعانى من أزمة هيكلية ، ولذلك لابد أن يتجاوز الإنتاج الاستهلاك ، وضرورة فتح المجال الاقتصادى الجزائرى للاستثمار الأجنبى المباشر ، وتعطى أولوية للاستثمار العربى والإسلامى . ورفع كل العراقيل والمحرمات التى تمنع الاقتصاد الجزائرى من التحرر والانتعاش ، ولابد من الخروج من الفلسفة الاشتراكية التى ما زالت موجودة فى الذهنيات ، ويجب أن يعتبر كل إنسان نفسه كعامل اقتصادى وليس كمستهلك ، لابد من ربط حق الاستهلاك بواجب الإنتاج ، أما قضية الديون لا يمكن أن تعالج من جانب اقتصادى فقط ، وإنما تطرح ضمن واقع سياسى جيواستراتيجى ، ورفض إعادة جدولة الديون والحل بإيجاد ميكنترمات تسمح بالحصول على رءوس أموال يستعمل جزء منها لسد الديون ، وجزء آخر للاستثمار . والاستثمار لا تقوم به الحكومة وإنما العملاء الاقتصاديون عبر البنوك ، التفاوض مع الدول التى للجزائر علاقات اقتصادية ، ودخول الجزائر السوق الدولى ، وتوظيف الإمكانيات الهائلة الموجودة بالبلاد فى إطار مشترك مثل الشركات المختلطة[3] .

أما أولويات العلاقات الخارجية فحزب التجديد يرى على لسان رئيسه نور الدين بوكروح « أولوياتنا مع الدول المغاربية ثم الدول العربية ثم العالم الإسلامى ، هذا ما يتمناه كل إنسان ، لكن الواقع يدفعنا إلى القول إن الأولوية مع الدول الغربية لأن لكل دولة ارتباطات مع الدول المتقدمة التى تملك الثروة خصوصًا ونحن نعانى أزمة مالية ، نحن

---

(١) مصطفى سواق . مصدر سبق ذكره الحياة ١٩٩١/١٢/١٧م .

(٢) على بوراوى . مصدر سبق ذكره . مجلة العالم ١٩٩١/٩/٧ م ص ٥٩ .

(٣) المصدر السابق .

نريد علاقات عقلانية وحسن جوار بين كل الحضارات ، نقبل مبدأ التنافس ، فنحن لا نستطيع تجاهل الغرب لأننا نستعمل أمواله وخبراته وتكنولوجيته ، لابد من الحوار الذى يتميز بالاحترام المتبادل ، ولابد من توسيع العلاقة مع الدول الإسلامية التى لها خبرة[1] .

من هذه الملامح السريعة والمكثفة لتوجهات حزب التجديد أنه حزب للمسلمين النخبويين الذين يعتقدون بصلاحية الإسلام لهذا الزمان ، وذلك بعد عصرنته مع المحافظة على جوهره مع إيجاد الحلول من الحاضر ، وليس من الماضى فهو حزب شورامقراطى ليبرالى أقرب إلى حركتى « حماس » الذى يتزعمه محفوظ نحناح ، والحركة من أجل الدميقراطية فى الجزائر الذى يتبنى أفكار بن بيللا –على حد قول بوكروح .

ورغم اختلاف حزب التجديد مع جبهة الإنقاذ فى نقاط كثيرة أهمها كما يقول بركروح : « تهديده المجتمع المدنى ورغبته فى أن يستبدل بالجمهورية نظام يرجع إلى عهد الخلافة » فإنه يعترف بحقيقة أن الجبهة الإسلامية ليست حزبًا فقط وإنما هى تيار سياسى اجتماعى واسع داخل المجتمع الجزائرى ، ولابد من الاعتراف بشرعيته وحقيقة وجوده الذى بات واضحًا بالأرقام بعد الانتخابات الأخيرة ، ولابد من الأخذ فى الاعتبار مطالب الإنقاذ خصوصًا مطلبها بتطبيق الإسلام ، والتجديد يتفق مع الإنقاذ فى ذلك .وعلى حد قول بروكرح فالديمقراطية بمعناها العلمانى ليست صالحة للجزائر ، ولن تساعد فى حل مشاكلها ، ونأمل ألا يدافع الحكم الحالى (المجلس الأعلى للدولة برئاسة بوضياف) عن التصور العلمانى للديمقراطية » .ويرى بوكروح أنه من الصعب تحويل الإنقاذ إلى مجرد حزب سياسى مطارد ، فوجود الإنقاذ فى المجتمع الجزائرى أكبر من وجود الإخوان فى مصر أو النهضة فى تونس ، كما أن التيار الإسلامى موجود بقوة فى عمق المجتمع الجزائرى ، لذلك فإن إقصاءه بهذه النظرة البوليسية غير صحيح كما أن الإنقاذ حصلت على الشرعية الانتخابية ، عندما فازت مرتين بالأغلبية وهذا لن يمحى من ذاكرة الجزائريين .

والحل فى نظر بوكروح .. محاربة الأسباب التى أوجدت الإنقاذ ، من فساد وسوء إدارة ، والتخلص من رجال الحكم السابق المهتمين بشتى القضايا فى الذمم والفساد حتى يحصل النظام على ثقة الشعب من جديد ، لأن القمع والقوة يولدان مزيدًا من الشعبية

---

(١) المصدر السابق

للإنقاذ التى تبدو اليوم مظلومة ، فتحصل على التعاطف الجماهيرى ، وكلما تزهق روح تزداد شعبية الإنقاذ والشعور بالظلم مكسب جديد تستخدمه فى مواجهتها للسلطة[1] .

وهكذا نرى أن حزب التجديد الجزائرى يتسم بالواقعية والعقلانية والعصرنة بالرغم من انطلاقه من أرضية إسلامية وأفكار مالك بن نبى الإصلاحية ، ولكن قد يكون مجرد عدم شعبيته تركيزه على العقل دون الاهتمام بالجانب الوجدانى والعاطفى وهو الجزء الذى يشكل القدرة التحريكية للجماهير فى عالمنا الإسلامى خصوصا وأنه كان خط الدفاع الأخير عن الهوية الإسلامية بعدما تكالبت القوى الصليبية على العقل الإسلامى ، وبقى الوجدان هو المقاوم الأول ، وبالتالى أصبحت له السيادة على الإنسان المسلم ، وهو الأمر الذى تنبهت إليه الإنقاذ وتعاملت معه بذكاء بينما توجه التجديد للعقل وبالتالى فهما متكاملان .

(١) جمال خاشقجى . مصدر سبق ذكره . الحياة . ١٩٩٢/٢/١ م ص ٣ .

obeikandl.com

الحركة من أجل الديمقراطية

تتبنى هذه الحركة أفكار أول رئيس جزائرى ، وهو أحمد بن بيللا والتى جاءت بعد مخاض عسير ، وكانت نتيجة تفكير عميق أثناء اعتقاله ، وإن كان ينفى أن الاعتقال كان سبب توجهه الإسلامى ، ويؤكد أنه منذ البداية إسلامى ولم يبدل السجن أفكاره وعمومًا لا يهمنا هنا تاريخ توجهه الإسلامى ، ولكن ما يهمنا هى أفكاره التى تعتبر المنهج الفكرى والسياسى للحركة من أجل الديمقراطية التى أسسها لتطرح مشروعه الجديد على الشعب ، وإن كان لم يتول قيادة الحركة بشكل رسمى بعد عودته للجزائر وبإلقاء نظرة عجلى على أفكار بن بيللا يمكننا تحديد المنطلقات الفكرية لهذه الحركة ، وسنعتمد على ثلاثة مراجع فى هذا المجال وهى كتاب : بن بيللا نحو عالم جديد وهو بدون مؤلف ويحوى معظم كتاباته ، والثانى أحمد بن بيللا ، حديث معرفى شامل لمحمد خليفة ، والثالث : أحمد بن بيللا دراسة نقدية لأفكاره وطروحاته لأحمد حمود بالإضافة إلى بعض المقابلات فى الصحف المختلفة .

وتنبع أهمية هذه الحركة من كون بن بيللا منظرها كان أول رئيس للجزائر ورفض تبنى الإسلام وتطبيقه عندما كان فى الحكم ، واستخدمه عندما أصبح خارج السلطة حيث يؤكد ذلك مدى معرفته بقدرته التعبوية للجماهير ، وكذلك لكونه سياسيًا أصلاً ويعرف وسائل الوصول إلى السلطة من جديد خصوصًا بعدم فطن إلى قوة الحركة الإسلامية فقرر مغازلتها وترويضها لصالح مشروعه الذى يمكن أن نضعه فى خانة الإسلام « الاريبسكو » وهى أفكار مرصعة بالمقولات الإسلامية .

بعد خروجه من السجن بدأ يردد « لنعد إلى الله دون أن نُشرك به أحدًا ، ولتكن تعاليمه الدليل الأساسى لحياتنا ، نهتدى بها فى كل لحظة نعيشها ، ولنعمل على إقامة حكم الله على الأرض ، واختصارًا ، لنعد إلى النموذج الحضارى المتفوق نوعيًا على النموذج المقدم من الغرب الرأسمالى ، والذى عم فى ما بعد الغرب المدعو بالاشتراكى »[1] .

---

(١) بن بك نحو عالم جديد ، بدون مؤلف . دار آسيا للطباعة والنشر والتوزيع . الطبعة الأولى باريس ١٩٨٤ م . الطبعة الثانية . بيروت سبتمبر ١٩٨٤ م ص ١٠ .

وبن بيللا يعرف قدرة الإسلام ، ولذلك يقول عنه الإسلام وحده قادر على تعبئة الجماهير ، لتستعيد قدرتها على التحكم فى مصيرها ، وصنع تاريخها بنفسها ، النهج الثورى التقليدى أخفق ، والنهج الصائب ينطلق دائمًا من الثقافة[1] .

ويحدد كيفية استغلال الزخم الإسلامى بقوله : إن دوافع الشباب الملتحى أى : « السلفيين » المسلمين هى دوافع صلبة ، ثابتة وحقيقية ، ولكنهم ليسوا موجهين كما ينبغى ، هم أشبه بصاروخ يدور فى فلك غير مناسب ، وإذا نفيت وجود الصاروخ تكون قد جانبت الواقع ، لأنه لابد له من الإنطلاق ، إن ردة فعل شبابنا هى تعبير عن رفضه لمجتمع الاستهلاك ، للمجتمع الغربى ، لما يفرض عليه أن يكون ، فهى والحالة هذه ظاهرة صحية ، إيجابية ، تقدمية ، شرط أن نوفر لها الإطار المناسب ، ان الشباب يرفض نموذجًا محبطًا ، ومغربًا ، ولا يعتبره نموذجًا لتنمية حقيقية ، هما الأول الإنسان وليس الأشياء ، وكمية المتاع إلخ ..[2] وبالطبع بن بيللا هو الذى يمكنه التوجيه ووضع الإطار المناسب لتلك الحركة طالما هو الذى شخص الحالة ، وأنه يستطيع تنقيتها فهو يقول : موجة السلفية هى رد طبيعى على عنف ، فهى عنف آخر ، وهذا العنف هو ذلك التطور الذى طال العالم الثالث ليستنزفه تمامًا ، وموجة السلفية التى عمادها الشباب ، كل الشباب ، تتجه ضد هذا الوضع المدمر ، ضد هذا النموذج الغربى القائم على النهب ، ليس عندنا فقط بل فى تونس والمغرب وسوريا والعراق ، إنها ظاهرة عامة ، والسلفية ليست الإمام الخمينى وحده ، وليست فى إيران وحدها ، إنها الشباب الذى يتفجر فى كل مكان عندنا ويملأ المساجد .

.. واعلم تمامًا أن ردات الفعل قد تكون مؤذية أحيانًا ،وتحمل فى أثنائها طبيعة الأفعال التى ولدتها ، والأصح هو العمل على تنقيتها تدريجيًّا ، وتقديم الأطر المناسبة لانطلاقة شبابنا ، وردة الفعل هذه طبيعية جدًّا .

« إننى مع معالجة لمشاكل التنمية تنطلق من الثقافة ، إذن من الإسلام ، الإسلام التقدمى الثورى ، والمنفتح على الآخرين ، الإسلام الذى يحترم الاختلاف سواء فى الداخل أو الخارج »[3] .

---

(١) المصدر السابق ص ١١٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٩٥ .

(٣) المصدر السابق ص ١٩٦ – ص ١٩٨ .

والحل فى نظر بن بيللا هو « حل التناقضين الرئيسيين اللذين يعوقان انبعاث الإسلام ، واللذين يتمثلان فى النظام العالمى والزمر العميلة الحاكمة فى العالم الإسلامى .. وأصبح الخندق الأول يمتد من طهران إلى القدس ، هناك على امتداد ذلك الخندق ، ترتسم ملامح مستقبلنا ، لوقت طويل جدًّا ، وهناك يجدر بنا أن ننسج الشبكة الكثيفة لتضامننا وتضحياتنا لئلا يُخترق خط دفاعنا ، ولن يتم حل التناقضين الرئيسيين المذكورين آنفا بمجرد المجاهرة بالإيمان أو ادعاء التُقى ، بل لابد أن يصحب ذلك تعمقًا فكريًّا شاملاً لكى يستوعب الإسلام المعطيات الاجتماعية والاقتصادية المستمدة من عالم اليوم ، وتؤخذ فى الاعتبار الأحوال المعاصرة ، وإيجاد الحلول الصحيحة لمشاكل العصر الأساسية ، كان الإسلام حتى اليوم سلاحنا الرئيسى فى مواجهة التحديات المفروضة علينا ، وهذا موقف قاصر ، وها قد حانت ساعة النضج والإبداع ! علينا أن نبحث عن نمط من التنمية يولى الزراعة عناية خاصة ، وأن نختار صناعة خفيفة توفر فرصًا للعمل ، بغية بناء اقتصاد متكامل متمركز محليًّا ومرتبط بالسوق الداخلية من أجل تأمين الحاجات الأساسية للمواطنين ، تلك هى الخطوط العريضة لتوجه يرمى فى المرحلة الأولى إلى التخفيف من النتائج السيئة الناجمة عن التبعية والقمح المستورد الذى أصبح سلاحًا فاعلاً فى يد الولايات المتحدة .

فى غضون ذلك يتعين علينا أن نستوعب المنجزات الصناعية الضخمة ونتمثلها بروية وحذر شديد ، فالمطلوب تطوير زراعة قادرة على سد حاجاتنا الأساسية باستنفاذ عناصر لا تقل عن الأرض والماء أهمية وحيوية ، ألا وهى السواعد الضرورية للعمل فى الأرض ، ووقف النزوح من الريف الذى يتفاقم أمره اليوم ، معتمدين فى ذلك على الأبحاث العلمية الطموحة التى ما إن نرسى قواعدها حتى تأخذ فى التطور لتوفر لنا الأدوات الملائمة لنا فى ميدان التصنيع ، أدوات تكون وليدة إبداعنا ومهاراتنا نحن لا مجرد مِنّة (هبة) من الأجنبى ، يتعلق الأمر إذن بتغيير منحى الثقافة والتعليم بوجه عام ، والتوجه نحو تحقيق ثورة ثقافية حقيقية تكون لخدمة الإنسان الذى اختاره الله ليكون خليفته فى الأرض ، والشرط الأساسى لذلك هو الابتعاد عن كل الفلسفات والآيديولوجيات الاختزالية ، وأولها العقلانية وترهاتها ، هذا الأمر ينبغى أن يتكامل على المستوى الاجتماعى وأن يرمى بجملته إلى إقامة مجتمع عادل ينطوى على إحساس عميق بالمصير المشترك ، وينسج بين الرجال والنساء وبين الشيوخ والأطفال والعجزة شبكة متينة من التعاون والتضامن ،

ليفضى أخيرا إلى مجتمع من غير ربا ، أى لا استغلال فيه ، ويتكامل على الصعيد الخارجى بانتهاج سياسة حازمة معادية للامبريالية ،وعاملة فى سبيل المستضعفين ، إن قضية استغلال الإنسان هى القضية المركزية ، وقد أخفق النظام الغربى لأنه لم يجد حلاً كاملاً لها ، ولكن مأساتنا ، ولنقلها صراحة ، بدأت فى وقت مبكر ، عندما ظهر هذا الاستغلال فى صلب نظامنا نحن مع نهاية خلافة عثمان ، وباستثناء خلافة على ، ولنعترف بالواقع ، فإن فى مجتمعاتنا أناسا يدَّعون الإسلام ولكنهم لا يتورعون عن استغلال غيرهم من المسلمين استغلالاً كاملاً وفاحشًا فى بعض الأحيان .والمسألة الجوهرية التى تحكم المسائل الأخرى هى كيف يمكننا أن نستأصل تلك النبتة السامة من نظامنا ؟

... أرى الحل الأمثل يكمن فى اتباع نظام التسيير الذاتى الشامل لمختلف قطاعات البلد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،والذى يفضى إلى نمط من اللامركزية ، والحكم الذاتى ، جاعلاً من الجماعة أو القرية أو المحلة مركز التقرير الأساسى فى حياة المواطنين المسلمين ، وهو أفضل ضامن لنا لانتفاء الاستغلال لما يولده من شفافية فى العلاقات بين الحكام والمحكومين ، وبفضل الديمقراطية الحقيقية التى تميز تلك العلاقات ، وتجعل المنتجين صناعًا فعليين لتاريخهم وهذا الحل الذى يقترحه بن بيللا كان قد تبناه أثناء تواجده فى السلطة وفشل . ويضيف بن بيللا ، ربما كان علينا أن نسعى لإيجاد تربية ثورية ، وهذا شأن على جانب من الأهمية ، أن تتبنى طريقة فى الحكم يتمكن منها المسلمون كل التمكن وهى مبدأ الشورى الذى يولى المنتجين أمر السلطة الاقتصادية وحسبُ لا يجدى نفعًا ما لم يكل إليهم أيضًا أمر السلطة السياسية فى الوقت نفسه ، فالمساوئ الناجمة عن الفصل بين السلطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية ، وبين السلطات السياسية من ناحية ثانية ،كما هى الحال فى المركزية الشديدة . و (البيروقراطية) باتت من الشهرة ، بحيث لا تحتاج إلى تعريف ، إنها مساوئ الدولة الحامية لرعاياها ، أو الحزب الأوحد المسمى حزب الطليعة ،والذى يعمل بالنيابة من الشعوب لما فيه شقاؤها .

لقد ظهر الاستغلال فى مجتمع الإسلام عندما تُرك العمل بمبدأ الشورى وبدأ فساد الدولة مع معاوية ، وعلينا أن نعود إلى ذلك التاريخ وخصوصًا إلى خلافة على رضى الله عنه ، ونمعن النظر فى طرائق الحكم المثلى التى أتاحت ممارسة حقيقية لمبدأ الشورى ، وذلك بغية تطهير مجتمعنا من كل مظاهر الاستغلال .

لا ريب فى أن مشكلات المجتمع الصناعى وما بعد الصناعى ، تختلف عن مشكلات مجتمع مثل مجتمع (المدينة) الذى كان قائمًا منذ أربعة عشر قرنًا من الزمن ، مما يقتضى استنباط طرائق حكم جديدة وحلول جديدة .

ومساعدة الدول النامية وغير النامية ، والكفاح ضد الجوع ، والعمل على إنقاذ البيئة بإقامة صلة حميمة بين الإنسان والطبيعة ، كل تدخل فى إطار السعى الرامى إلى تغيير وجه العالم ، وولادة نظام عالمى عادل ، والأموال الإسلامية المودعة فى مصارف الغرب تكفى تمامًا لتحقيق ذلك ، وإذا لم تقدم تلك المساعدات كهبات فلتقدم على الأقل كقروض بدون فائدة ، تقيدًا بتعاليم الإسلام .

.. والعالم الإسلامى ، يفضل ما يملكه من نفط وغاز ، قادر فى غضون ربع قرن من الزمان على القيام بعمل فعال من أجل تغيير وجه العالم ، وهو يمتلك بما لديه من مخزون النفط والغاز والقدرة على التحكم فى مصير النظام العالمى ، أو فى طريقة استخدامه لإمكانات كوكبنا الطبيعية والبشرية على نحو مدمر للإنسانية ، وفى إمكانه أن يعلن ساعة الخلاص من هذا النظام العالمى مفسحًا فى المجال لولادة نظام بديل مصمم بإمكانات جديدة تحمى الإنسان وتجعله موضوع الإهتمام الأول[1] وإذا نظرنا إلى فكر بن بيللا بشكل تفصيلى بعد أن عرضناه بشكل عام ، سنجد أن أحمد حمود فى كتابه : أحمد بن بيللا دراسة نقدية لأفكاره وطروحاته استخلصها من مقولاته الآتية :

أولاً : يجب إلغاء المسئولين والبيروقراطيين والإداريين ولأجهزة الفوقية والإيعاز لكل الناس فى القاعدة الشعبية بأن تمارس إدارتها للحياة وأن تقرر كل شىء بنفسها ، وعند القاعدة وفقًا لقاعدة ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ .. كل الشعب يجب أن يشارك فى القرار وفى الدولة من خلال أجهزة قياس الرأى والاتصال[2] .

ثانيا : حيث أن الدولة هى نظام ينظم المجتمع ، وهى فى نفس الوقت عنف ، وكلما أصبحت الدولة ذات حجم كبير وأقوى ، أصبح الأفراد صغارًا جدًّا أمام هذه الدولة ، لذلك يجب أن نكتشف الطريقة لتحديد حجم الدولة من جديد » بهدف

---

(١) المصدر السابق ص ١٦ – ص ٢٤ .

(٢) محمد خليفة: أحمد بن بيللا، حديث معرفى شامل –دار الوحدة – بيروت ١٩٨٥م ص ١٤٠ – ص١٤١ .

« تكبير وتعظيم الإنسان وليس الدولة »[1] « وينبغى لمؤسسات الدولة وأجهزتها السياسية أن تزيد من شفافية العلاقات بين الحاكم والمحكوم لا أن تلقى عليها غشاوة كثيفة ، كما ينبغى لها أن تيسر للمنتجين ممارستهم الفعلية للسلطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بدل أن تعقد لأقلية زمام الوصاية على مستقبل شعوب بأكملها »[2] .

ثالثًا : من أجل ذلك كله « يجب تشكيل لجان ثورية شعبية تبنى منها السلطة الجديدة »[3] كما يجب « أن تخول القرية الصغيرة صلاحيات إدارة شئونها بنفسها .. من صحة وتعليم وزراعة ومواصلات وإدارة ، فيما عدا المعامل التى لها صيغة وطنية »[4] وبهذا الصدد يمكن مثلاً إيجاد « حكم محلى اسمه البلدية ذات صلاحيات واسعة وفيها مجلس يضم (أعضاء) منتخبين مباشرة ، إضافة إلى لجان فنية ، لجنة للفلاحة ، وثانية للصناعة وثالثة للتعليم ، وهكذا ، وتضم كل واحدة منها كل الفنيين وكل العاملين ليكون الحوار بينهم مباشرًا ، حقيقيًا وفعالاً ،قائما على علاقات متكافئة وجديدة .. فى المدينة وفى الثقافة وفى المجال الاجتماعى »[5] .

رابعًا : إننى (الكلام لبن بيللا) لست من أنصار برلمان على الطراز الغربى ، لست مع هذا الشكل من التمثيل الذى أعتبره أداة احتواء فالمال هو الذى صنعه ، وهو الذى يسيره والمال هو الذى يشكل الرأى العام[6] .

وعليه « فإن البرلمان يجب ألا يعطى تفويضًا مطلقًا طوال الأعوام الخمسة ، ويجب أن تكون هناك إمكانية إلغاء التفويض فى أى وقت ، فإذا أخطأ ممثل الشعب فليس من الضرورى الإنتظار خمس سنوات »[7] ويجب . ألا يكون الترشيح فرديًا

---

(١) المصدر السابق ص ١٤٢ .
(٢) بن بيللا نحو عالم جديد . مصدر سبق ذكره ص ١٨ .
(٣) محمد خليفة . مصدر سبق ذكره ص ٢٢٤ .
(٤) المصدر السابق ص ١٤٢ .
(٥) المصدر السابق .
(٦) بن بيللا نحو عالم جديد ص ١٠٣ .
(٧) محمد خليفة . مصدر سبق ذكره ص ١٤٢ – ص ١٤٣ .

بل أن يُرشح من قبل الوحدة التى ينتمى إليها بحيث يجب أن يربط الترشيح مع الإنتاج والكيانات أو الوحدات الصغيرة . »[1] .

خامسًا : إن ممارسة الديمقراطية بشكل صحيح تقوم على التشاور الدائم ، تمامًا كنظام الجامعة عندنا بحيث لا تتخذ القرارات حسب مبدأ الأكثرية ، وإنما وفق مبدأ الإجماع[2] .

ومن هنا لابد أن نخرج من هذه الديمقراطية المبنية على الأغلبية ٥٠٪ أو ٥١٪ لأن هذه الأغلبية حق الحكم المنفرد ، والباقون الذين قد تقل نسبتهم عن الفائزين لا تزيد عن واحد فى المائة أو أقل ، لا حق لهم فى المشاركة أبدًا . وعليه يجب أن يدور الحوار حتى يتم الإقتناع ، والإقناع والإتفاق ، فالأقلية يجب إقناعها ، ويجب أن يكون هناك اجتهاد فى هذه الصيغة القديمة ، ولكن أفضل من الانتخابات لأننى أرى أنه إذا كانت هناك أقلية نسبتها ٣٠٪ فيجب أن تكون ممثلة بالثلث[3] .

سادسًا : يجب أن ترفض المركزية لأنها تتناقض مع قول ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ والمركزية المرفوضة هى الصادرة من « رئيس أو حكومة أو حزب أو تكنوقراط سواء فى العالم الاشتراكى أو الرأسمالى » « نحن بحاجة فعلا للمركزية ولكن مركزية شوروية مركزية صادرة من القاعدة »[4] .

سابعًا : .. أنا مع الحكم الجماهيرى والتسيير الذاتى ولكن بغير أن نلغى الأحزاب فى المرحلة الانتقالية ، بل يجب أن تلغى بإرادة الجماهير ، وبدون قرار من السلطة ، يجب أن يجىء زوال الأحزاب كتطور طبيعى فى المجتمع ومع شعور الفرد بعدم وجود حاجة للحزب أو للنقابة وأن مصالحهم مصانة عن طريق آخر أكثر ديمقراطية »[5] .

من هنا لابد من الانطلاق نحو ديمقراطية حقيقية تحافظ على تنوع التيارات والصحف ، والأحزاب مع الأخذ بعين الاعتبار مشاكل المحيط الثقافى ، والحصار الرأسمالى[6] .

---

(١) المصدر السابق ص ١٤٤ .
(٢) بن بيللا نحو عالم جديد ص ٧١ .
(٣) محمد خليفة . مصدر سبق ذكره ص ١٤٣ .
(٤) المصدر السابق ص ٢٣٠ .
(٥) المصدر السابق ص ١٤٥ .
(٦) بن بيللا نحو عالم جديد ص ٩٢ .

الديمقراطية هى المعبئ الوحيد للجماهير ودفعها مجددًا ، لتكوين حركة ثورية عارمة ، كى تتحرك الجماهير يجب تمكينها من التعبير عن نفسها ، كى يصنع الناس التاريخ ، يجب أن يكونوا علة التاريخ وهذا ما لا يمكن أن يحصل فى ظـل سيطرة الحزب الواحد[١] .

لذلك لا لسيطرة الحزب الواحد لأنه هو الداء الواحد والمرض الأكبر ، لأنه يعدم ويقتل الديالكتيكية الحياتية للقاعدة ، إنه يمنع الشفافية ويدمر العلاقات ما بين المسئول وغير المسئول ، ويحجب أى رأى غير الرأى الواحد ويحوله إلى رأى سماوى لا يعارض ويا ويل من يعارض[٢] .

ثامنًا : الإسلام ليس وحده فى العالم ، وأنا مع عالم تسوده التعددية ، لقد انتهى عالم الأيديولوجية الواحدة[٣] ، وبالتالى لابد للمشروع البديل من أن « يحمل وجهات نظر مختلفة ويفسح المجال للنقد الدائم للممارسات والوسائل »[٤] .

وهنا يتضح أن بن بيللا ما عاد يعتقد بعالم يسوده دين واحد أو فلسفة واحدة وإنما بمستقبل متنوع يقبل نفسه كما هو ، ويتيح حق الإختلاف أولاً مع الشعوب الأخرى ثم مع الأقليات فى بلادنا على قاعدة القبول بالآخر[٥] مستندًا إلى أن « العامل الثقافى هو المحرك للشعوب » وأن المطالبة بحق الاختلاف والتعدد الثقافى هى مطالبة مشروعة[٦] .

تاسعًا : بالنسبة للأقليات لابد من « ترجمة عصرية تأخذ بعين الاعتبار حاسيات الأقليات ، وهذا أمر غير مستحيل على الاجتهاد ، يجب أن تشعر الأقليات بالطمأنينة الكاملة كما يجب أن يكون متاحًا لها أن تحقق ذاتها »[٧] فالمسلمون الأوائل اجتهدوا ، وأعطوا صيغة أهل الذمة ، ونجح فيما مضى إلى حد بعيد ، يبقى علينا نحن أن نبتكر الصيغة المعاصرة ، أنا أقترح ، أن يكون لهم من حيث الشئون الدينية الحرية الكاملة فى إقامة الأنظمة الخاصة بهم ، المستمدة من ديانتهم ، وفيما يتعلق بالشئون العامة ، فلابد

---

(١) المصدر السابق ص ١١٢ .
(٢) محمد خليفة .مصدر سبق ذكره ص ٢٣٥ .
(٣) نحو عالم جديد . مصدر سابق ذكره ص ٧٣ .
(٤) المصدر السابق ص ٩٨ .
(٥) المصدر السابق ص ١٤٥ .
(٦) المصدر السابق ص ١١٣ .
(٧) محمد خليفة . مصدر سبق ذكره ص ١٤٨ .

من أن يكون لهم تمثيل فى كافة المؤسسات التشريعية والسياسية ، ولابد أن تكون كافة أبواب الدولة مفتوحة للجميع ..أنا لا أرى أى مانع يحول دون عمل هؤلاء فى القضاء أو فى الأمن أو فى الجيش أو فى حقل من حقول الدولة والمجتمع بدون حساسيات أو عقد أو تمييز[1] ثم إن منح الحكم الذاتى للأقليات لن يؤدى بالضرورة إلى الانفصال بل يؤدى فى الواقع إلى تنوع فى الوحدة وإغناء لها وليس العكس[2] .

أما على صعيد التنوع الطائفى والدينى فيقول : « لابد من تفريق الطوائف عن المذاهب ، فهذه غنى للفكر والاجتهاد ويجب أن تستمر وتتوسع » ، أما تلك فهى إفراز سياسى ، لأن السياسة هى التى خلقت الخلافات الطائفية وهى التى تقضى عليها[3] وتأجيل حل مشكلات الأقليات إلى وقت لاحق ، تذرعًا بصعوبة الظرف الحاضر ، فهى سياسة خطيرة جدًّا ووخيمة العواقب[4] .

عاشرًا : إن « العنف مسألة متكاملة متجانسة ، فإذا كان هناك تزمت فى الجزئيات فسيكون فى الأشياء الكبيرة أيضًا ،وإذا استعملنا العنف ضد الشيوعيين ستستعمله فيما بعد ضد بعضنا ، يجب أن تكون القاعدة هى التسامح والرحمة واليسر وعدم إقرار العنف إلا فى مواجهة العنف »[5] « إن العنف لا يواجه إلا بالعنف ، عنف متكامل يحتوى على العلم ، وكذلك على الأسلوب المناسب »[6] بقى على شعبنا ، وعلى المدركين لهذا الواقع أن يتحركوا لفرض خياراتهم ولا أرى طريقًا آخر غيره ، وهو الطريق الواجب على شعوب الجنوب عامة ، بما فيها الشعوب العربية والإسلامية أن يسلكه[7] .

تلك هى معالم اجتهاد بن بيللا لحل أزمة الديمقراطية ، لكن هذه المعالم تبقى مبتورة وناقصة إذا لم تقرن بالشرطين المهمين جدًّا اللذين أوردها بن بيللا وهما :

---

(١) المصدر السابق ص ١٥٠ – ص ١٥١ .
(٢) نحو عالم جديد . مصدر سبق ذكره ص ٨٤ .
(٣) محمد خليفة .مصدر سبق ذكره ص ١٥٠ .
(٤) نحو عالم جديد .مصدر سبق ذكره ص ٥٧ .
(٥) محمد خليفة .مصدر سبق ذكره ص ١٤٦ .
(٦) محمد خليفة . مصدر سبق ذكره ص ١١٧ .
(٧) نحو عالم جديد ص ١٣٢ .

(أ) « لكى يصبح كل ذلك واقعًا لابد أن يأتى عن طريق المشورة والتسلسل بصياغة الإنسان والمحافظة على مقوماته وإعادة تربيته ، وبغير إكراه وقهر ، ويجب أن يأتى كنتيجة للتعديل فى المقاييس التى ستطرح وبتحقيق الإجماع من حولها » .

(ب) ويرى « اليوم بعد عشرين سنة تمامًا أنه ربما من الصعب تطبيق التسيير الذاتى فى العالم فى ظل النظام الدولى الحالى ، خاصة أن هذا التسيير الذاتى متماسك وأن تطبيقه يحتاج لنظام دولى آخر »[1] .

ويرى بن بيللا تعطيل تطبيق بعض من الشريعة « أنا أرى أننا فى حالة حرب ، وكما عطل عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، الشريعة بسبب وجود الحرب ، فنحن يمكن أن نعطل بعضًا منها حتى تتحقق كل شروط الإسلام فى بناء المجتمع »[2] .

وعن الحرية يرى « الإسلام لا يرى بأن الله خلق الإنسان ليمتحنه بل هو خلق كائنا وهبه العقل والقدرة على التمييز بين الخير والشر ليكون حرًا ، حرًا فى أن ينظم ويعيش حياته الدنيا كما يراه مناسبًا شرط أن يحترم الآخرين ، وأن يكون مفيدًا للبشر . ثم إن الإسلام يأمر بالجهاد والجهاد بالمعنى الأول للكلمة لا يعنى كما يحاول البعض أن يزرعوا فى الأذهان : الحرب المقدسة ، إنه يعنى أن يستخدم الإنسان قدراته العقلية التى حباه الله إياها لا لتخدمه فقط بل لتخدم كمال الشخص ، لتعمق ، بواسطة التأمل وتفسير النصوص المقدسة إيمانه وحكمته ، وبالدراسة والعلوم معرفته وقدرته على العقل والتكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية مع تطور العالم[3] .

ورؤية بن بيللا حول القومية والهوية الجزائرية تتبلور فى أنه يخشى « أن يصبح عندنا شعور بالمركزية ، ونرى أن الإسلام هو العرب » « لا أقبل أن يكون العرب سادة المسلمين وحكامهم »[4] .

أما الهوية الجزائرية فهى « تتفق تمامًا مع الهوية العربية ، وهى هوية لا تستند إلى مفهوم عرقى ، بل إلى ثقافة تشكل الإسلام نواتها المركزية ، وذلك على الرغم من استحالة

---

(١) أحمد حمودة : أحمد بن بيللا دراسة نقدية لأفكاره وطروحاته . مركز النهضة للدراسات والتوثيق .باريس .الطبعة الأولى ١٩٨٨ ص ٩٩ – ص ١٠٦ .
(٢) محمد خليفه . مصدر سبق ذكره ص ١٣٧ .
(٣) أحمد حمود . مصدر سابق ذكره ص ٦٥ – ص ٦٦ .
(٤) محمد خليفة . مصدر سبق ذكره ص ١٧١ – ص ١٧٢ .

الفصل بين ثقافة عربية ، وأخرى إسلامية ، ثم إن العروبة تنطوى ، فى المقابل على مفهوم سياسى بيد أن الإسلام يفوق العروبة من حيث تقديمه إطارًا للوحدة أكثر قبولاً ، ليس فقط لكونه أوسع انتشارًا ، أى أكثر فاعلية ، بل لأن المفهوم الثقافى والواقع الحضارى ، على وجه التخصيص ، هما اللذان ينبغى لهما أن يحكما ما عداها .

والهوية العربية ، والثقافة العربية التى تشكل أساسًا للثورة الإسلامية فى الجزائر ، لا توافق مفهومًا عرقيًا ، فالجزائريون هم فى أغلبيتهم الساحقة من البربر ، بعضهم لا يتكلم بغير العربية ، وبعضهم لا يتكلم إلا باللهجة البربرية ، ومنهم أيضا من يتكلم الاثنين معا ، ولكن الأكثرية الساحقة منهم ذات ثقافة عربية ، شأنهم شأن السودان مثلاً ، ومن المستحيل الفصل بين ثقافة عربية وثقافة إسلامية علمًا بأن الأولى مستقاة من الثانية ، وكون ازدهار اللغة البربرية إلى جانب العربية لا يشكل قطيعة بل إثراء وإن ما تقدمه البربرية فى هذا المجال ليس تراثًا خاصًا بالقبائل وحدهم ، وإنما هو للجزائر كلها وللشعب الجزائرى أجمع ، وإن الإسلام فى أحسن حال لدى القبائل شأنه فى الجزائر كلها ، كذلك لا يقبل الجزائريون أن يكون القصد من وراء هذا المطلب هو ، فى النهاية خنق اللغة العربية ، إنه لمن الطبيعى أن يؤثر شعب مسلم اللغة العربية على غيرها من اللغات ، لكونها ضرورية لممارسة شعائره الدينية ، فاللغة والدين هنا متحدان اتحادًا لا تفصم عراه ، لقد أصبحت اللغة العربية إلزامية فى كل من غينيا ومالى وإيران ما بعد الثورة ،ماذا يقال إذن عن الجزائر التى اختارت العربية عمليا منذ ظهور الإسلام فى هذا البلد[1] .

وهذه الرؤية شبه الشاملة لبن بيللا والمطعمة بالإسلام لم تجذب لحزبه أصوات الناخبين رغم تاريخه النضالى السابق وتعامله مع الإسلام بحيوية ومحاولة تأصيل أفكاره إلا أنه لم يستطع إخفاء فكره القديم رغم الأغطية الكثيفة من أقمشة الإسلام ولكنه فى النهاية يقدم حزبًا إسلاميًا قوميًا عصريًا يضاف إلى الخريطة الإسلامية فى الجزائر .

---

(١) لوموند الفرنسية ١٩٨٠/١٢/٤ .

حركة الأمة الجزائرية

مثلما توجه بن بيللا أول رئيس جزائرى صوت الحركة الإسلامية ، فعل يوسف بن خدة رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة ، التى تشكلت فى أعقاب الاستقلال لإجراء المحادثات مع فرنسا ، وهى الحكومة التى أطاح بن بيللا وهوارى بومدين بها وكان محمد بوضياف رئيس مجلس الدولة الأعلى الحاكم حاليا نائبًا لبن خدة واعتقل عام ١٩٦٣ م بسبب وقوفه مع حكومة بن خدة على أساس أنها تمثل الشرعية .

ويروى يوسف بن خدة قصة تحوله من مؤمن بالاشتراكية والحزب الواحد إلى داعية للحل الإسلامى ، وملحّ فى المطالبة بالتعددية الحزبية : « فى سنة ١٩٦٢ عقدنا بطرابلس اجتماع المجلس الوطنى للثورة الجزائرية ، وهو عبارة عن برلمان جبهة التحرير الوطنى ، واتخذنا قرارين : الاتجاه الاشتراكى والحزب الواحد ، كانت الاشتراكية فى تصورنا تمثل العدالة الاجتماعية ، ومن الناحية الدولية ، كانت الاشتراكية تعم الاتحاد السوفيتى والصين ومصر وسوريا ودولاً عربية أخرى ، وبجانب الحزب الدستورى الذى كان بورقيبة على رأسه كان ينادى بالاشتراكية ، وقررنا الإبقاء على الحزب الواحد لأن يحافظ على وحدة الشعب . ولكن الزمن أظهر لنا أنا كنا على خطأ ، فالحزب الواحد تحول إلى حزب للواحد ، لشخص واحد يتصرف فى الحزب والدولة ، وهذا من بداية الاستقلال ١٩٦٢ إلى أكتوبر ١٩٨٨ ، وإلى حد الآن تقريبًا ، وهذا خطأ .

الخطأ الثانى هو أن الاشتراكية فشلت ، وهى لم تفشل فى الجزائر فقط وإنما فشلت فى كل البلدان التى تبنتها ، وقد بحثت بعد تجربة طويلة وتحليل ومطالعة ، فعرفت الخلل ، إن الاشتراكية مبنية على المادة فقط ، بينما الإسلام مبنى على مادة وروح ، والاشتراكية أنتجها البشر بينما الإسلام منزل من السماء ، وأنا كمسلم أدركت الخطأ ، وسألت الله عز وجل التوبة ، لأن الأيدولوجتين متناقضتان .

وحول حزبه حركة الأمة الجزائرية يقول بن خدة : هناك مناضلون وطنيون شاركنا معهم فى حرب التحرير وفى النضال السياسى قبل ذلك ، وبعد أن تأكدنا من خطأ الاشتراكية ، ورجعنا والحمد لله للإسلام ، فإن منطلقنا هو بيان أول نوفمبر ١٩٥٤ الذى ينص على دولة جزائرية ذات سيادة ، فى إطار المبادئ الإسلامية ، نحن نعتقد أننا حصلنا

على الهدف الأول من بيان نوفمبر وهو الدولة الجزائرية ذات السيادة بما فيها من نقائض ، وبقيت لنا المرحلة الثانية ، وهى (فى إطار المبادئ الإسلامية) .

ونحن نخوض هذه المعركة ، أما فيما يخص حركة الأمة ، فقد سميناها حركة ولم نسمها حزبًا لأن الحركة لها معنى أوسع من الحزب ، الحزب له معنى أضيق ، والأمة رمز وعقيدة .

نحن نعتبر دورنا سياسيًّا بالأساس فى إطار المبادئ الإسلامية ، وعندما نريد الحل نبحث عنه ونستشير الفقهاء حتى لا نتجاوز حدود الإسلام ، كما أنه من أهدافنا ربط جيل ما قبل الاستقلال بجيل ما بعد الاستقلال ، ونقول إنه من الممكن أن نفيد بمعرفتنا وتجاربنا جيل ما بعد الاستقلال ، فنكون حركة واحدة تجمع ممثلى الجيلين فشباب اليوم أحسن منا علمًا ، وخصوصًا فى العلم الشرعى ، هناك تكامل . هذه نظرتنا ، أما فيما يخص الأحزاب الإسلامية الأخرى ، فإن هدفنا واحد وهو انتصار المشروع الحضارى الإسلامى لكن هناك اختلافنا فى الأساليب .

ويرى بن خدة أن الكفاح من أجل الدولة الإسلامية يتطلب وقتًا . ويتطلب تكوينًا وتربية ، ويقول : أنا لا أحدد الظرف هل هذا يتطلب عشر سنوات أو خمسين سنة أو أكثر أو أقل ولكننى ألاحظ أن بناء الدولة الإسلامية يمر عبر مراحل وجهد كبير وتوعية وتربية شعب . فالاستعمار الفرنسى – وكان استعمارًا استيطانيا – حاول أن يخرج بشعبنا عن شخصيته الإسلامية ولم ينجح والحمد لله ، ولكنه ترك مخلفات خصوصًا من حيث الهوية الثقافية .

من خلال تجربتنا الخاصة فى حرب التحرير ، فقد كنا أول حزب نادى بالاستقلال سنة ١٩٢٦ (الشعب) ، ونلنا بعد ذلك بنحو أربعين سنة (١٩٦٢) ، يمكن أن يكون الظرف الزمنى الآن أقل أو أكثر ، ولكن تكوين الدولة الإسلامية فى الجزائر يتطلب وقتًا وجهودًا كثيرة ، نحن علينا بالعمل ونترك النتيجة إلى الله .

ويرى بن خدة ، هناك مؤامرة ضد الجزائر ، وضد صحوتها الإسلامية بالخصوص ، فبعد انهيار الشيوعية فى أرضها ، ويرى الغرب أن عدوه الآن هى الصحوة الإسلامية التى تقف فى وجهه . فالغربيون أيقنوا أن الإسلام قادر على أن يحرك الجماهير ، لذلك ونظرًا للموقع الاستراتيجى للجزائر ، فإنهم يحاولون ضرب الصحوة الإسلامية فيها ، خصوصًا بعد انتصار المشروع الحضارى الإسلامى[1] .

ويشير فالح عبد الجبار إلى أن بن خدة يعارض جبهة التحرير بسلاح الإسلام منذ عام ١٩٧٦[١] .

وبالنظر إلى ممارسات حزب الأمة نجد أنه يتخذ مواقف تتسم بعدم محاباة السلطة حيث أدان النظام ورأى أنه وراء تصعيد الموقف ووصف الإضراب (الذى طالبت به الإنقاذ لمعارضة قانون الانتخابات ، بأنه حقًا مشروعًا وجبهة الإنقاذ كانت تقود إضرابًا سلميًا لولا تدخل الجيش الذى تسبب فى سفك الدماء ، وأكد أن تدخل الجيش كان من أجل حماية النظام لا حماية الديمقراطية[٢] .

وعندما بدأت حكومة سيدى أحمد غزالى الحوار مع الأحزاب ، والقوى الجزائرية بعد إنهاء الإضراب بتدخل الجيش واعتقال مدنى وبلحاج ، حضر بن خدة اللقاء الذى تم وقال عنه إنه لم يكن حوارًا والذى قام به غزالى أن عرض وضع البلاد الاقتصادى وكان رأى الأمة أن حكومة غزالى ليس من صلاحياتها أن تقرر مصير البلاد الاقتصادى إذ لها مهمة وحيدة وهى الإعداد للانتخابات التشريعية فقط[٣] .

وأعلن « حزب الأمة » أيضًا عدم المشاركة فى لقاء الحكومة والإضراب الثانى الذى عقد يوم ١٩٩١/٨/١٣ ، وأشار بن خدة فى تعليله هذا القرار الذى أعلنه فى مؤتمر صحفى أن مشاركة حزبه فى اللقاء الأول كان بهدف الإسهام فى بعث الحوار الحقيقى بين الحكومة والأحزاب لإخراج الشعب الجزائرى من الأزمة الخطيرة التى يعيشها وذلك بواسطة انتخابات اشتراعية حرة ونظيفة .

والحكومة أرادت أن تهيمن على الأحزاب ، وتسيرها كما تريد ، بينما لم تتمكن هذه الحكومة من الإجابة عن تساؤلات الأحزاب فى شأن إطلاق المعتقلين ورفع حال الحصار وإرجاع العمال المطرودين ، وهذه نقطة ضعف حكومة غزالى إذ الحقيقة تكمن لدى رئيس الجمهورية الشاذلى بن جديد ووزير الدفاع .

---

(٨) على بوراوى . الشيخ يوسف بن خدة : الصحوة الإسلامية دليل على رجوع الشعب الجزائرى إلى أصله . مجلة العالم . لندن . العدد ٣٩٨ الموافق ١٩٩١/٩/٢٨ ص ٥٨ ، ص ٥٩ .

(١) فالح عبد الجبار . مصدر سبق ذكره . الحياة ١٩٩٢/٢/٢٦ .

(٢) خليفة أدهم . مصدر سبق ذكره ص ٢٢١ .

(٣) على بوراوى . مجلة العالم ١٩٩١/٩/٢٨ مصدر سبق ذكره ص ٦٠ .

إن الدعوة الموجهة إلى الأحزاب هى مجرد استدعاء لقاصر تحت الوصاية لتقدم مقترحاتها إلى الحكومة التى تقوم هى باستخلاص النتائج منها ، وهذا يجعل علاقة الحكومة بالأحزاب علاقة هيمنة وعدم تقدير لها .

لم تتمكن الحكومة فى خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة ، أى منذ اللقاء الأول (٣٠ – ٣١ يوليو ١٩٩١) من الإجابة على تساؤلات الأحزاب ، بينما المناورات السياسية البوليسية تتحرك بسرعة لإبعاد أكبر حزب سياسى فى الجزائر (يقصد الإنقاذ) .

النظام مصمم على البقاء وهو لذلك يتجاهل مبدأ التداول على الحكم كما أنه يمارس سياسة خطيرة بتجاهله المشاكل اليومية التى يعانيها الشعب[1] .

وكانت جهة الإنقاذ وحركة الأمة الحزب الوطنى الجزائرى ، وحزب الطليعة الاشتراكية قد قررت مقاطعة اللقاء ، وبذلك الموقف من الأمة تكون قد دعمت موقف الإنقاذ .

وعندما تم إيقاف المسير الانتخابى من خلال الإنقلاب على الديمقراطية والإتيان بالمجلس الأعلى للدولة لحكم الجزائر كان موقف بن خدة أيضًا مع الإنقاذ فى عمومه فهو أعلن فى أحاديثه الصحفية أن الحل الوحيد لأزمة الجزائر هى فى الحوار بين الأطراف المعنية بالصراع السياسى الجارى أى بين السلطة وقادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ . وأن بوضياف يركز على رغبته فى الحوار مع الشباب ، والانتخابات أوضحت من دون شك أن الشباب أعطوا ثقتهم للإنقاذ ، وقيادة الإنقاذ معروفة ويستطيع بوضياف أن يتصل بها إذا أراد ، وأعرب بن خدة عن اقتناعه بأن رغبة الحوار غير موجودة الآن لدى السلطة .

ويقترح بن خدة أن يبدأ الحوار مع النواب المنتخبين من الجبهات الثلاث : الإنقاذ ، والتحرير ، والقوى الاشتراكية ، فهم الأكثر شرعية وتمثيلاً للمجتمع الجزائرى اليوم .

ويرى أن تركيز بوضياف على أن الأزمة الاقتصادية وعلى رغبة الشعب فى التغيير الجذرى هما سببان رئيسيان لظهور الجبهة الإسلامية ، تركيز مبالغ فيه لأن للجبهة الإسلامية بعدها الحضارى فى الجزائر ، فالتيارات العروبية والإسلامية الموجودة فى الجزائر قبل الاستقلال تمثلت هذه المرة فى الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وإذ كانت المشاكل الاقتصادية قد ساعدتها على الظهور بقوة ، فإنها لم تصنعها .

---

(١) مصطفى سواق . الجزائر : الجبهة الإسلامية وثلاثة أحزاب تقاطع اللقاء مع الحكومة الحياة ١٩٩١/٨/١٢ ص ٤ .

ويقول إن نقطة ضعف السلطة الرئيسية هى أن أرضية المعركة التى تخوضها ضد الإنقاذ هى المساجد أما الاقتصاد والسكن والتغيير الجذرى فهى تحد صعب يستغرق سنوات لتظهر آثاره ، وفى الوقت الحاضر تتواجه السلطة والإنقاذ حول المساجد ، وكل ما يحصل من تعديات ومنع وحصار يصب فى النهاية لمصلحة الجبهة الإسلامية . والسلطة لا تستطيع أن تحشد مئات الجنود أمام المساجد كل يوم جمعة طوالة الأشهر المقبلة[1] .

وهكذا نجد أن مواقف حزب الأمة أثناء الصراع بين السلطة والإنقاذ كانت تصب فى خانة الأخيرة لأنها صاحبة شرعية شعبية حصلت عليها من الانتخابات البلدية أولاً والتشريعية ثانيا ، ولأنها تعبر عن تيار جماهيرى أصيل داخل الشعب الجزائرى كما أن الأمة لم تجامل النظام الجديد بهدف البقاء فى أمان لأن ذلك قد يفقدها الأمان نفسه ويحولها إلى كائن ممسوخ وهذا لايتلاءم مع شخصية بن خدة التى اكتسبت احترامها التاريخى عندما جنب الجزائر الحرب الأهلية بعد التحرير ، والتى كانت تسمى وقتها حرب الولايات بين المؤيدين لحكومته الانتقالية ، والمؤيدين للجيش ، ووافق على التنازل عن السلطة لمصلحة بن بيللا وبومدين فى مقابل وقف تقاتل الإخوة .

وعمومًا فإن حزب الأمة يمكنه الحصول على تأييد بعد جماهير الإنقاذ فى حالة منعها نهائيًا وكذلك الاتجاه الإسلامى داخل جبهة التحرير الوطنى أثناء حرب الاستقلال لأن شخصية بن خدة تجمع حاليا بين بعدين نضالى وإسلامى وإن كانت نقطة ضعفه الوحيدة هى أيضا تجاهل الوجدان الجماهيرى أولا والعمل السياسى فى إطار المبادئ الإسلامية ثانيا .

وهكذا يتضح لنا من خلال هذا الفصل الذى تناولنا فيه أهم القوى الإسلامية الأخرى فى الجزائر – بخلاف جبهة الإنقاذ – أن تلك القوى رغم اختلافها فى الأسلوب مع الإنقاذ إلا أنها تتفق فى الهدف النهائى بإقامة الدولة الإسلامية وبأن الإسلام هو المادة الخام للمشروع الحضارى رغم اختلاف تشكيله .

وبذلك يمكن أن تشكل تلك القوى جبهة أو تحالفًا أوسع ، فى حالة عدم عودة الإنقاذ للحياة السياسية ، تتسم بالمرحلية والموضوعية والواقعية والعقلية والقومية والوطنية ، لتنفيذ المشروع الإسلامى ، ويمكنها أن تكون قوة مؤثرة أيضًا لما تملكه من عناصر قوة تستند إلى البعد التاريخى والنضالى والإسلامى لزعماء تلك الأحزاب ، فنحناح وجاب الله يمثلان البعد الإسلامى داخليا وخارجيًا ، وبن بيللا وبن خدة يمثلان البعد النضالى

(١) جمال خاشقجى : بن خدة : الحل فى الحوار مع الإنقاذ . الحياة ١٩٩٢/٢/١٩ .

فى حرب التحرير ، وبوكروح يمثل البعد الإسلامى التجديدى النخبوى ، وهكذا تملك تلك القوى كل عوامل النجاح فى حالة تحالفها ، بالإضافة إلى عامل آخر هو دعم الجمعيات الإسلامية الكثيرة والقوية ، والتى تعمل فى مجال التربية والتعبئة الدينية فقط ، لهذه الأحزاب الإسلامية حيث أن الأولى تمثل الرصيد الاستراتيجى لها وتستطيع أن تدعمها بالكوادر والقيادات وتعبىء لها الجماهير فى أى معركة انتخابية مقبلة .

فهذه القوى الإسلامية لا يمكن أن يكون لها تأثيرها إلا فى حالة توحدها فى جبهة واحدة إلا أن ذلك قد يعرضها لضربة من جانب السلطة لإجهاضها ، فبقاؤها مفرقة أفضل على مستوى استراتيجية البقاء رسميًا وأسوأ على مستوى تكتيك ممارسة اللعبة الانتخابية فى حالة عودتها مرة ثانية .

وعمومًا فإنه فى حالة عودة الديمقراطية وإجراء أى انتخابات أخرى ، لن يجد جمهور المشروع الذى اختار الإنقاذ لتمثيله وتنفيذ هذا الحلم الشعبى إلا تلك القوى التى تهيكلها المبادئ الإسلامية ، وبالتالى ستكون محط الاختيار على أساس قاعدة أن ما لا يدرك كله لا يترك كله وأن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة . وبالتالى فإن هذه القوى رغم أنها لم تشكل أى تهديد للنظام فى المرحلة الماضية ولم تحصل مجتمعة على نسبة ١٠٪ من الأصوات فى الانتخابات الملغاة ، فإنها قد تشكل قوة المعارضة الرئيسية للنظام فى المرحلة المقبلة ، حيث تشكل البديل الإسلامى المتبقى مقابل النظام ، ومن هنا تنبع أهمية دراستها ، وفهم مرتكزاتها الفكرية ومعرفة أهدافها المستقبلية وهو ما قمنا به فى هذا الفصل .

الخاتمة

مأزق الديمقراطية وشرعية الإنقاذ

كان مقدرًا ليوم الخميس ١٦ يناير ١٩٩٢ أن يكون يومًا مشهودًا فى حياة الجزائر والعرب والمسلمين ، حيث كان سيتم تطبيق المعنى الفعلى لكلمة الدولة ، ونعنى به تداول السلطة من خلال الاقتراع ، وبذلك تخضر أول بقعة فى « صحراء الاستبداد العربية » وهو التعبير الذى كانت الدول الغربية تصف منطقتنا به ، بالإضافة إلى وصول أول جماعة إسلامية إلى الحكم ، من خلال التصويت الجماهيرى وآليات الديمقراطية الغربية نفسها ،ولكن استقالة بن جديد ، وإلغاء نتائج الدور الأول فى الانتخابات البرلمانية ، وإنشاء مؤسسات جديدة ، المجلس الأعلى للدولة والمجلس الاستشارى صادر كل الأحلام الشعبية وخياراتها الفعلية ، وأسقط التجربة الديمقراطية وأفقد هذه الكلمة مصداقيتها خصوصا بعدما شعرت الدول الغربية براحة لقطع المسار الديموقراطى طالما كان سيؤدى بالسلطة إلى خصوم الغرب .

وأصبحت الجزائر بين شرعيتين « شرعية الانقلاب على الديمقراطية » و « الشرعية الشعبية » البديلة المتمثلة فى جبهة الإنقاذ بعد فوزها فى الدورة الأولى من الانتخابات البرلمانية نهاية ١٩٩١ بـ ١٨٨ ! مقعدًا بالإضافة إلى تأكد الفوز بأغلبية ثلثى المقاعد فى المجلس الشعبى الوطنى ، وهو الأمر الذى كان سيؤدى حتمًا إلى إعلان الدولة الإسلامية بعد تعديل الدستور وتسلم زمام الحكم .

والسؤال المثار هو ، لماذا استقال بن جديد ليضع الجزائر أمام مصير مجهول ؟ خصوصًا أن كل التطورات اللاحقة كانت غير دستورية ، حيث أصبحت البلاد تعيش فراغًا دستوريًا رغم كل الهياكل الجديدة التى تم عملها لتولى الحكم ، لأن ما أقيم على باطل فهو باطل ، بالقطع كان يمكن أن يستمر بن جديد فى الحكم حتى ديسمبر ١٩٩٣ ، خصوصًا بعدما تراجعت الإنقاذ عن مطلبها الخاص بانتخابات رئاسية مبكرة ، وأنه كان يمكنه رغم الأغلبية الإنقاذية أن يكلف أى حزب آخر بتكوين الحكومة ، وفى حالة إسقاطها مرتين متتاليتين من قبل البرلمان ، يحق له حله دستوريا ، وبذلك ينزع الفوز من

جبهة الإنقاذ بشكل دستورى المعلومات المتداولة فى الصحافة الفرنسية تقول ، إن السلطات المدنية المعادية للإنقاذ والمتحالفة مع الجيش وضعت خطة محكمة للإطاحة بين جديد والمتعاطف مع الإسلاميين وبجبهة الإنقاذ معًا .

ولكن كيف سارت الخطة ؟ أولاً إرغامه على حل الجمعية الوطنية (البرلمان) حيث أن الدستور يقضى بتولى رئيسها مكان رئيس الجمهورية ، حالة شغور المنصب لأى سبب خصوصًا وأن رئيس البرلمان كان على استعداد للقبول بفوز الإنقاذ ، وبالتالى فإن التخلص من الاثنين ، وبالتالى الدخول فى أزمة دستورية يتم الاجتهاد بالخروج منها ، ولن يكون هناك مفر إلا باستخدام وسائل غير دستورية ، حيث أن عدم وجود نص يحدد طبيعة التصرف فى حالة استقالة رئيس الجمهورية والبرلمان منحل ، لذا عرض منصب رئيس الجمهورية بالنيابة على عبد الملك بن حبليس ، رئيس المجلس الدستورى استنادًا إلى قياس حالة الوفاة ، بالاستقالة إلا أن حبليس رفض أن يكون ورقة التوت لأعمال غير دستورية ، واعتذر عن قبول المنصب الذى ظل فيه يومًا كاملاً لأسباب صحية ، وبرر مجلس الأمن الأعلى ذلك بأنه ثبت عدم وجود نص دستورى يخول لابن حبليس تقلد المنصب لابن الرئيس .

وبذلك لم يبق أمام القيادة السياسية المدنية والجيش إلا إسناد مهمة إدارة البلاد إلى المجلس الأعلى للأمن ،لكن هذا المجلس بمقتضى الدستور الجزائرى ليست له سوى سلطة استشارية ، ولا يملك أية صلاحيات لاتخاذ قرارات سياسية ، لأن هذا المجلس يجتمع أساسًا تحت رئاسة رئيس الجمهورية لإعطاء الآراء حول الأمن القومى ، وبالتالى لا يجوز اجتماع ذلك المجلس إلا فى وجود رئيس الجمهورية ، أو رئيس الدولة بالإنابة ، ولا يحق له اتخاذ قرارات مثل إلغاء الدور الثانى من الانتخابات وإلغاء نتائج الدور الأول .

وفى محاولة لإرضاء كافة الأطراف ومحاولة الحصول على بعض الشرعية ، تم تشكيل المجلس الأعلى للدولة باختيار محمد بوضياف رئيسًا له ، وذلك بمثابة ضمان الشرعية الثورية التاريخية ولتطمين دعاة الديمقراطية حيث أنه كان أول من طالب بالتعددية وتطبيق الديمقراطية ، ووقف بجانب حكومة بن خدة المؤقته ، والتى كانت تمثل الشرعية ، ولهذا تم اعتقاله ونفيه من الجزائر وجاء تيجانى هدام عميد مسجد باريس لإرضاء التيار الإسلامى المعتدل ، ولإثبات احترام المجلس للخيار الإسلامى ، أما على هارون والذى

كان يشغل وزير حقوق الإنسان فهو لإثبات البعد البربرى فى المجلس ، وكذلك للتأكيد على ضمان حقوق الإنسان وعلى الكافى جاء ليمثل رموز المجاهدين ، ثم خالد نزار وزير الدفاع ليمثل الجيش .

ويرى أساتذة القانون الدستورى أن القائمين بإدارة الجزائر استندوا إلى اعتذار رئيس المجلس الدستورى عبد الملك بن حبليس ، للقول بوجود فراغ دستورى لخلو الدستور من وجود نص على من يتولى مهام الرئاسة فى هذه الحالة ، لابتداع مجلس لم ينص عليه الدستور وهو « مجلس الدولة ، وأعطوه مدة للقيام مؤقتا بمهام الرئاسة ، حتى تتم انتخابات الرئاسة التى تخالف صراحة النصوص الدستورية التى حصرتها دائما فى ٤٥ يوما » .

وكان الواجب أن يعهد إلى المجلس الدستورى – وهو المكلف بنص المادة ١٥٣ من الدستور الجزائرى بالسهر على احترام الدستور ، وصحة الانتخابات العامة ، وبالفصل فى دستورية القوانين والمعاهدات والتنظيمات قبل أن تصبح واجبة التنفيذ وفقًا للمادة ١٥٥ – بأن يتوصل إلى الحكم الدستورى فى هذا الوضع الذى لم يتضمن فى شأنه الدستور الجزائرى نصًا صريحًا ، وذلك بالالتجاء إلى ما هو متعارف عليه فى أصول الفقه وقواعد تفسير القانون من مبادئ لاستنباط الحكم السليم ، فيما لم يأت فيه نص صريح كالقياس ومفهوم المخالفة ، على حد قول د . محمد حلمى مراد ولو تم الالتجاء إلى هذا الطريق الدستورى السليم لأدى إلى تكليف من له حق رئاسة المجلس الدستورى فى حالة غياب رئيسه ، لكى يتولى مؤقتًا مهام رئيس الجمهورية ، ذلك أن هذا المجلس يتكون من سبعة أعضاء خلاف الرئيس كما يقول د . محمد حلمى مراد : اثنان معينان بمعرفة رئيس الجمهورية ، واثنان انتخبهما المجلس الشعبى الوطنى ، واثنان منتخبان من المحكمة العليا من بين أعضائها .

وبما أن المجلس الأعلى للدولة جاء وليد تفكير « المجلس الأعلى للأمن » فإنه طبقا لنص المادة ١٦٢ من الدستور الجزائرى أن مهمته تنحصر فى تقديم الآراء فى القضايا المتعلقة بالأمن الوطنى لرئيس الجمهورية .

وبالتالى فإن الوضع فى الجزائر يعتبر جد خطير خصوصًا ،وأنها تعيش فراغًا دستوريًا رغم الأمر الواقع الحالى. ويبدو أن الأحزاب الإسلامية بعد حل جبهة الإنقاذ ستدفع الثمن أيضًا رغم اعتدالها وواقعيتها فمحمد بوضياف فى حواره مع هشام فهيم بجريدة الأهرام يوم ١٩٩٢/٣/٤ ، وعلى الصفحة الخامسة يقول : « الديمقراطية التى أومن بها

هى التى تقوم على أسس سليمة ، وهذه الأسس تشمل عدم إقامة أحزاب على أسس دينية فلن تسمح أبدًا فالدين لله والوطن للجميع ، وعدم استغلال الدين لأغراض سياسية فرسالة الدين ليست التناحر على المناصب أو السلطة ، وإنما تنقية الشعوب وترقيتها وتوحيدها ، إننى مازلت أعتقد بأن الديمقراطية هى المخرج الوحيد للجزائر ، ولكن الديمقراطية التى تحل الأزمات ولا تساعد على تفاقمها وتعقيدها ، أما عن مصير الأحزاب فهى حرة ، ورغم حالة الطوارئ فلم تتخذ أى قرار ضد أى حزب باستثناء جبهة الإنقاذ ، التى اختارت طريق العنف .

والإسلام ليس هو العنف ، وهو بذلك التصريح يعيد نفس الخطأ ،وهو تجاهل البعد السياسى فى الإسلام ، وهو الأمر الذى لا يصلح مع الشخصية الجزائرية التى كان البعد السياسى للإسلام دوره فى إعادة الهوية الجزائرية وتحرير الأرض .

وبرروا عدم تسليم السلطة للإنقاذ بعدم معقولية تسليمها لمن يؤمن بعدم تداولها وأن الجزائر ليست جاهزة حاليا للتعددية ، وأن وصول الإنقاذ للسلطة يهدد البلاد بحرب أهلية .

وهذه التبريرات لا تحتاج إلى إجابات ، لأن الذين يقولون ذلك هم أساسًا غير المؤمنين بتداول السلطة ، ويعطون لأنفسهم حق الوصاية على الشعب الذى يعتبر فى نظرهم قاصرا ، وهم الذين قرروا تطبيق التعددية بناء على الرغبة الشعبية وأيًا كان الوضع الحالى فإن الشرعية الحقيقية فى الجزائر هى لجبهة الإنقاذ التى فازت فى انتخابين الأول المحليات ، والثانى الدور الأول من الانتخابات البرلمانية ، وعدم استكمالها لا يفقدها الشرعية ، بل جزء منها وغير ذلك فهو غير شرعى وغير دستورى . وسيؤدى هذا حتمًا إلى ردود فعل عنيفة من بعض الإنقاذيين ، ولجوء البعض الآخر إلى العمل السرى ، وكمون العدد الأعظم حتى يأتى وقت التحرك بالشروط الفقهية ، وهكذا تكون مصادرة نتيجة الانتخابات هى المقدمة الأولى لاحتمالات الحرب الأهلية ، بالإضافة إلى كونها ستنعكس على باقى الدول العربية والإسلامية حيث سترى الجماعات والحركات الإسلامية فى تجربة الجزائر الدليل الكافى على صحة مواقفها ، وعدم إيمانها بالديمقراطية وأن الوصول إلى الحكم لا يكون إلا بالعنف والقوة وأن الديمقراطية ليست حقًا للإسلاميين ولكنها للمتغربين فقط .

تم بحمد الله

محمد العباسى